

جهود الإمام الونشريسي

(ت 914هـ/1508م) في خدمة العقيدة الأشعرية

حسناء عدي

طالبة بسلك الدكتوراه

مجال التكوين: الإنسان والمجال في العالم المتوسطي

وحدة العقائد والأديان السماوية

جامعة محمد الخامس بالرباط كلية الآداب والعلوم الإنسانية

المملكة المغربية

الملخص:

يُعتبر الإمام أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت 914هـ)، صاحب الموسوعة الفقهية الشهيرة "المعيار المعرب"، أحد أبرز علماء الغرب الإسلامي الذين ساهموا في ترسيخ المعالم الدينية للمغرب. ورغم ثقل صيته في الفقه المالكي والنوازل، إلا أن جهوده في خدمة العقيدة الأشعرية كانت محورية؛ حيث كانت العقيدة الأشعرية تُمثل عنده "الأصل" الذي لا ينفصل عن "الفرع" الفقهي. وذلك من خلال الفتاوى والنوازل التي أوردتها في موسوعته الجامعة "المعيار المعرب"، وبالذود عن المدرسة الأشعرية ومحاربة التيارات المخالفة من خلال منهجه التعليمي والتربوي، وجمعه بين الفقه المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف الجنيدي، بحيث لم يكن مجرد ناقل جامد للعقيدة، بل كان "حارساً فقهياً وعقدياً"؛ استطاع من خلال موسوعته تلك وبلوغه رتبة الاجتهاد، أن يمنح العقيدة الأشعرية في المغرب بعداً عملياً تطبيقياً يحمي المجتمع من التشتت الفكري، ويربط الأصول بالفروع ربطاً محكمًا.

الكلمات المفتاحية: العقيدة، الإمام الونشريسي، الجهود العقدية، التعليم والإفتاء، الأشاعرة، المعيار المعرب.

مقدمة:

الحمد لله وحده، ولا أدعو في السراء والضراء إلا إياه، ولا أعتد في أموري كلها على سواه، به أحتمي وأعتصم، وإليه أخاصم وأحتكم، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه، والرضى عن الأئمة الذين قاموا بالدين من بعده. أما بعد:

لقد تميز علماء الغرب الإسلامي في شتى العلوم والمعارف والفنون، وفي مقدمتها علم الإفتاء، الذي نبغ فيه ثلة من العلماء المغاربة الجهابذة الأفاضل، واعتنوا به عناية فائقة من حيث الحفظ والتأليف والتدريس، وغير ذلك. وفي هذا السياق برزت شخصيات علمية وازنة أسهمت في تثبيت هذا التوجه، من بينها الإمام أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت 914هـ/1508م)، الذي عُرف بفقهه الواسع، وجمعه الفتاوى في موسوعته الشهيرة المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب. ورغم أن الونشريسي لم يكن متكلمًا بالمعنى الدقيق للكلمة، فإن جهوده في مجال القضاء والإفتاء والتعليم قد أسهمت إسهامًا كبيرًا في ترسيخ العقيدة الأشعرية، خاصة في فترة حساسة تزامنت مع سقوط الأندلس واضطراب الأوضاع السياسية والفكرية في المغرب. ولهذا خصصته بهذا المقال، وتناولت فيه ترجمته، وجهوده في الدفاع وترسيخ الفكر الأشعري، وذلك من خلال تتبع مواقفه العقيدية في فتاواه بالمعيار، والذي جمع فيه فتاوى المتقدمين والمتأخرين، وعد بذلك مصدرًا مهمًا في الفقه النوازي، واعتمادًا على هذا الكتاب وعلى المادة المستخرجة منه في الجانب العقدي يتم بيان موقفه من الاتجاهات الفكرية المخالفة، مع إبراز أثره في تكوين هوية الغرب الإسلامي العقيدية.

وذلك وفق الخطة الآتية:

المحور الأول ترجمة الإمام الونشريسي

المحور الثاني: التعريف بكتابه "المعيار المغرب"

المحور الثالث: إسهام الونشريسي في ترسيخ العقيدة الأشعرية بالمغرب من خلال المعيار

المخبر الأول: ترجمة الإمام الونشريسي

أولاً: عصر الإمام الونشريسي

إن الحديث عن حياة أي إنسان، وما خلفه من تراث أو ذكر أو مقام... يستلزم الإمام بعصره، والبيئة التي نشأ فيها، والظروف التي واکبته من البداية إلى النهاية، وأبرز أحداث وقته، والتيارات الموجهة لتفكيره، والخوافز التي حفزته إلى إنجاز ما أنجزه من إنتاج علمي،... ليتأتى بذلك تحديد مكانه بين أهل زمانه، وإعطاء صورة مكتملة عنه. والحديث عن عالم وفقهه في وزن الونشريسي يقتضي الإشارة إلى أحداث زمانه وأحواله في المغربين الأوسط والأقصى خلال القرن التاسع وبداية القرن العاشر هجري (14-15م)، ذلك أن الونشريسي قضى فترة من عمره بتلمسان -فترة ما بين (834 - 874 هـ) (1431 - 1469 م)، وأخرى بمدينة فاس - فترة ما بين (874 - 914 هـ) (1469 - 1508 م)-، لذا كانت الإشارة لآبدها منها لحالة عصره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، لأن أحوال الزمن وأحداثه تؤثر بلا شك على كل من عاش فيه، إذ يبدو أن لكل من الفترتين أثرها الخاص في نفس صاحبنها، سواء من الناحية السياسية، أو الاجتماعية، أو الفكرية؛ لذا سأحاول تسليط بعض الأضواء عليها اعتباراً أنه لا يكاد يختلف سكان المغربين: -الأوسط والأقصى- في عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم، وطبائعهم، ومشاربهم عن بعضهم البعض، إذ ضممتهم راية واحدة في أكثر حقب التاريخ.

1- الحياة السياسية:

ولد الشيخ أبو العباس الونشريسي في عهد الدولة الزيانية، وصادف ميلاده استلام أحمد الزياني الملك سنة 834-866هـ/1430-1461م، وهو عهد فتن وحروب، والدولة الزيانية الحاكمة-آنذاك- بالجزائر تمر بأحلك فتراتهما، وتعاني أشد ما تعاني من الفوضى، والاضطرابات الداخلية، والتمزقات السياسية نتيجة ضعف جل ملوك هذه الدولة، وانهمكهم في التنافس والتهالك على تسلّم العرش الجزائري، الذي أضحى تحت رحمة ملوك الحفصيين، ومحاولات بنو مرين في السيطرة عليه. وحاول الزيانيون -غير مرة- التخلص من سيطرتهم، وإبعاد هذا الكابوس الجاثم على صدورهم، وإزالة الخناق المطوق لرقابهم، لكن بدون طائل. ومما زاد الأوضاع سوءاً أن بعض القبائل كانت تتمرد وتبالغ في تمرداتها كلما أحست بضعف الدولة⁽¹⁾؛ مثل: عرب بنو عامر وسويد، وغيرهم، فلجأ البعض من هؤلاء خاصة العصاة من القبائل المتمردة إلى الاعتداء والتعدي على عامة الأهل⁽²⁾، فانتشرت السرقة في المدن والأرياف، وتزايد عدد قطاع الطرق، حيث اعتبر ابن قنفذ نجاته من تلمسان إلى قسطنطينية في أواخر القرن الثامن هجري من خوارق العادات⁽³⁾. كما فوجئ عبد الباسط بن خليل بالسرقة يوم حل بتلمسان وتحدث عن قطاع الطرق واللصوصية للتجار المتنقلين من فاس إلى تلمسان (870هـ/1465م)⁽⁴⁾.

(1) تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان ابن الأحمر تحقيق: هاني سلامة مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع بور سعيد الطبعة الأولى 2001م ص 30-35.

(2) وقد حدد الونشريسي أولئك الأعراب من قبائل عرب الديلم وسعيد ورياح وبنو عامر/ المعيار ج 6 ص 153.

(3) أنس الفقير وعز الحقيير ابن قنفذ اعتنى بنشره وتصحيحه محمد الفاسي وأدولف فور منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي الرباط 1965م ص 105.

(4) الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم (رحلة ابن خليل) ابن خليل عبد الباسط نشرها برونشفيك بعنوان:

Deux récits de voyage inédits en Afrique du Nord au XV siècle Abdlbasit B.khalil et Adorne, BRUNSCHVIG (R): Larose, Paris 1936 page 42.

بالمقابل كانت الدولة المرينية بالمغرب الأقصى تعرف هي الأخرى أوضاعا سياسية مضطربة، فكانت تعاني من مشاكل اقتصادية جراء الكوارث والأوبئة التي لحقت بها وسببت لها ضعفا عاما⁽¹⁾ وذلك في أواخر القرن الثامن هجري وأوائل القرن التاسع هجري (15/14م)، شأنها شأن كل بلاد المغرب الإسلامي حيث أصبح هذا الأخير في غاية الاضطراب والانتكاسة⁽²⁾، حتى صار محط أطماع الجميع. ناهيك عن سقوط غرناطة 897هـ/1492م، التي سببت نزوح ولجوء عدد كبير من المهاجرين الأندلسيين إلى المغرب الأوسط بشكل جماعي، وبلغت هذه الهجرة أوجها إثر قرارات الطرد التي أصدرها الملك الإسباني 'فيليب الثالث' سنة 1018هـ/1609م.⁽³⁾ هكذا كانت عجلة الأحداث تسير في الجزائر خلال هذه الحقبة، عراك وفتن داخلية، وثورات مضنية متتالية، والتطاحن على الملك والرئاسة -أصبح شيئا مألوفا- بين الإخوة تارة، وبين الملوك المتجاورين تارة أخرى، والإسبان والبرتغال يخططون في خفاء، لاحتلال القواعد والثغور الإسلامية، والمراكز الاستراتيجية على البحرين: المتوسط والأطلسي، حتى لا تقع النجدة لمسلمي الأندلس، الذين كانوا يعيشون محتتمهم الأخيرة، وفي هذه الفترة بالذات بدأ الإسبان والبرتغاليون يخططون لاحتلال المدن الساحلية للمغرب الإسلامي، فتدخلوا في شؤونه الداخلية مستغلين بذلك تطاحن الدول المغربية من جهة، وتسابق الأسر الحاكمة إلى كرسي السلطة من جهة أخرى، حتى استولى الإسبان على المرسي الكبير سنة 911هـ/1505م، واحتلوا مدينة وهران، واستولوا على بجاية، ونقلوا كل مافيها، واستولى البرتغال على أنفا وأصيلة وكذا طنجة، واحتل الإسبان مليلة كل هذا بأسلوب فيه من الوحشية والهمجية والتخريب ما لا يوصف صد المسلمين.⁽⁴⁾

وربما انتقد أبو العباس الونشريسي - وقد عرف بصراحته وتصلبه في الحق، وغيرته على الإسلام - موقف أبي ثابت السليبي إزاء نداءات الأندلس، وسياسته الفاشلة لعدم تبصره بتصريف الأمور بتعقل وحكمة، فلو عامل السلطان الحفصي بدهاء وحنكة، لما لحقته تلك الهزيمة والإهانة، بل ولاستماله إلى التعاون معه على محاربة العدو الأكبر، الذي كان يعيث فسادا في الأندلس المسلمة، ويستعمل كل الوسائل البشعة لاستئصال أهلها وقلع جذور الإسلام منها، وهاهو ذا بلغت به الجرأة إلى اقتحامه الشواطئ الجزائرية وغيرها - تحديا واستكبارا، وربما غضب الونشريسي لذلك، واستنكر على السلطان مواقفه المزرية جهارا، فحملته أنفة الملوك على طرد صاحبنا من تلمسان، وانتهاج داره. كما يحتمل أن الونشريسي أتهم بالتحريض على مشايعة الملك الحفصي، ومبايعته له، أو على الأقل كان من ضمن الذين رحبوا به أثناء قيامه بحملة تأديبية، معلقين عليه آمالهم أن يعمل على طرد العدو من شواطئهم بعد أن يؤسوا وتيقنوا من عجز أبي ثابت وسليبيته إزاء الأندلس، وتوفير الأمن الداخلي، والذود عن حوزة الوطن"⁽⁵⁾.

2- الحياة الاجتماعية:

عاش أبو العباس أحمد الونشريسي مدة طفولته وشبابه في بلد آباءه بالجزائر، ثم حكمت عليه الأقدار -لسبب أو لآخر- أن يغادرها قهرا، ملتجئا إلى فاس. وقد تدهور الاقتصاد الداخلي لكل من المغرب الأوسط والأقصى، بفعل الاضطرابات السياسية

(1) الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى أحمد بن خالد السلاوي الناصري. دار الكتاب. الدار البيضاء. المغرب. 1954م ج 2 ص 144.

(2) تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني محمد عيسى الحريري دار القلم للنشر والتوزيع الكويت الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م ص 181.

(3) الأندلسيون بمقاطعة الجزائر أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر ناصر الدين سعيدوني حوليات جامعة الجزائر العدد 7 الجزائر 1993م ص 113.

(4) تاريخ الجزائر العام ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر عبد الرحمان الجيلالي بالاشتراك مع دار الثقافة بيروت 1402هـ/1982م ج 3 ص 88.

(5) إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك (مع دراسة لحياة المؤلف وآثاره وعصره) أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المحقق: أحمد بو طاهر الخطابي، خريج دار الحديث الحسنية - الرباط مطبعة فضالة - المحمدية 1400 هـ - 1980 م ج 1 ص 13 مقدمة المحقق.

المذكورة آنفا، حيث خلفت تلك الأوضاع آثارا عميقة في الحياة الاجتماعية، مما جعل حياة عيش الناس تمر بفترات كئيبة وعصيبة، استحال معها العيش بالمغربين، بسبب استيلاء البرتغال والإسبان على عدد كبير من المدن الساحلية، وتحويل المساجد الإسلامية إلى كنائس مسيحية، وإدخال أهلها قسرا في حظيرة النصرانية، الأمر الذي نتج عنه انتشار البداوة وطغيانها على الحياة الحضرية، والقضاء على الصبغة الإسلامية، وحول المستولون تلك المناطق إلى أماكن للاستيطان، فهجرها سكانها إلى بلاد أخرى جراء المضايقات، فسبب لهم ذلك العزلة وتقطعت بهم السبل⁽¹⁾. وتزعزت عقيدة الكثيرين منهم، وضعفت فيهم الروح الدينية، وجرفتهم روح الجاهلية، بالتجائهم إلى القبور والأضرحة، وتنجيسهم لها بدم ذبائح الذنور والتمسح بجدرانها. وقد تحدث الونشريسي عن مأساة سقوط الأندلس وفرار غالبي الأهالي إلى بلاد المغرب، وأعقب حديثه بذكر بعض المظاهر السلبية للكثير من المهاجرين الأندلسيين كضعف الإيمان والرضا بالهوان⁽²⁾. وأكد هذا التحول الذي عرفته المجتمع من جراء الصراعات الداخلية والتهديدات الخارجية عكس جانبه السلبي الإمام الهبطي في منظومته "الألفية السنية في تنبيه العامة والخاصة على ما أوقعوا فيه من تغيير في الملة الإسلامية"⁽³⁾ إذ ينتقد فيها ما آلت إليه أحوال الناس من العادات والتقاليد والانحراف الطارئ على سكان البوادي والمدن على حد سواء، منها انحراف الناس عن مبادئ الدين، وإيمانهم بالكهان، وإحداثهم للبدع، وتغيير القواعد الخمس التي بني عليها الإسلام، واستفحال شرب الخمر واستعمال الوشم عند العامة والخاصة، في البوادي كذا الحضري. ويعدد الناصري الأمور التي ظهرت في هذا العهد قائلا: "... منها: ظهور الأولياء، وأهل الصلاح من الملامية وأرباب الأحوال والجذب - في بلاد الشرق والغرب - لكنه انفتح به للمتسورين على النسبة، وأهل الدعوى، باب متسع الخرق، متعسر الرتق، فاختلط المرعى بالهمل، وأدعى الخصوصية من لا ناقة له فيها ولا جمل، وصعب على جل الناس التمييز بين البهرج والإبريز"⁽⁴⁾.

3- الحياة الفكرية:

كانت الحياة العلمية متشابهة في العواصم المغربية إلى حد ما، وخاصة بتلمسان وفاس إذ كانتا في بعض الفترات تحت حكم واحد، كما أن أهل العلم في العاصمتين كانوا على تواصل مستمر إضافة إلى اعتناء السلاطين بالعلم والعلماء، وجعلهم من فاس وتلمسان عاصمتان للعلم بالمنطقة، وإنفاقهم هم وحاشيتهم للأموال الباهظة لتشجيع التنافس العلمي والفكري، كل هذا جعل الحركة العلمية متأصلة وفعالة ونشيطة بكلا البلدين، رغم أنهما عرفا في هذا العصر حروبا وفتنا واضطرابات شتى، ناهيك عن سقوط الأندلس التي جعلت رجالها وعلمائها وأدبائها تهاجر إلى المراكز العلمية المنتشرة في بلاد المغرب الإسلامي فرارا من الخوف والظلم التي لحقت بها في نهايتها، فكان وجود هؤلاء الأندلسيين بالمغربين من العوامل التي جعلت الحركة الفكرية والعلمية تزدهر وتنمو، حيث أتوا بعلومهم وحضارتهم، وساهموا بها في تشييد العمران ودفع وثيرة الحركة العلمية⁽⁵⁾، وهذا ما ذكره الشيخ محمد الطاهر بن عاشور

(1) الحركة الفكرية في المغرب في العهد السعدي محمد حجي طبعة 1396هـ-1976م ج 1 ص 51.

(2) أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر الونشريسي تحقيق: دكتور حسين مؤنس طبعة 1996م-1416هـ ص 23.

(3) مخطوط بالخزانة العامة بالرباط المغرب تحت رقم د 1095 ص 1.

(4) الاستقصا للناصر ج 4 ص 163-164.

(5) الجالية الأندلسية بالجزائر مساهمتها العمرانية ونشاطها الاقتصادي ووضعها الاجتماعي سعيدوني ناصر الدين مجلة أوراق مدريد العدد الرابع 1981م ص 111-124.

قائلا: " كان علماء الأندلس لشعورهم بسوء العاقبة يعملون في الهجرة إلى ما جاورهم من البلدان وكان مقصدهم من ذلك تلمسان والمغرب الأقصى ثم تونس، وبدخول رحالة الأندلس أصبحت هذه الأقاليم وراثا للعلوم الإنسانية"⁽¹⁾.

وبهذا احتفظت فاس وتلمسان بنشاط ملحوظ في بعض مجالات الفكر، وعرفت انتعاشا رائعا في الإقبال على التعليم والتعلم، ولا سيما في عهد أبي العباس (المعتصم) (834 - 866 هـ)، وأبي ثابت (866 - 890 هـ) - بالجزائر وأبي عبد الله محمد الشيخ الوطاسي (876 - 910 هـ) - بالمغرب، فكلهم كانوا محبين للعلم، مشجعين لأهله بمختلف الوسائل⁽²⁾، وخاصة منهم محمد الشيخ الذي بذل ما في وسعه لاكتساب رضي العلماء بتقريبهم إليه، بوصفهم أهل الحل والعقد في الأمة، وكرد الجميل لهم على مبايعتهم إياه- حاول توفير الجو الملائم لهم في أداء رسالتهم التعليمية والتوجيهية، فعين أبرزهم في الكراسي العلمية المشهورة، وكان هذا المنصب يوازي الوزارة في الأهمية.

ومن حظي بهذه الخطوة أبو العباس أحمد الونشريسي، الذي أسند إليه الكرسي المخصص لتدريس المدونة بالمدرسة المصباحية، فكان نبراسا يحتذى في التبليغ والفصاحة والاستحضار واستفاد منه العامة والخاصة.⁽³⁾

وكان طلاب العلم والمعرفة يتوافدون على فاس وتلمسان باستمرار وكمثال على ذلك نذكر أن أبا الفضل محمد بن محمد بن أبي القاسم المشدالي (ت 865 هـ) الذي ارتحل إلى تلمسان ليأخذ عن مشايخها، فأخذ عن ابن مرزوق (الحفيد) التفسير والحديث، والفقه، والأدب، والمنطق، والفلسفة، والهندسة، والطب، وأخذ عن أبي القاسم بن سعيد العقباني الفقه وأصوله، وعن أبي العباس أحمد بن زاغو التفسير، والفقه، والمعاني، والبيان، والحساب، والفرائض، والهندسة، والتصوف. ويصور لنا أبو الحسن علي بن ميمون الغماري (ت 917 هـ) الحياة العلمية بفاس تصويرا دقيقا -على هذا العهد- فيقول: "... ما رأيت مثلها (فاس) ومثل علمائها في حفظ ظاهر الشرع العزيز بالقول والفعل، وغزير الحفظ لنصوص مذهبهم: الإمام مالك وحفظ سائر العلوم الظاهرة من: الفقه، والحديث، والتفسير، وحفظ نصوص كل علم، مثل النحو، والفرائض، والحساب، وعلم التوقيت، والتوحيد، والمنطق، والبيان، وسائر العلوم العقلية"⁽⁴⁾. واستخدم العلماء والفقهاء مختلف الوسائل في الحث على الجهاد، وجلب الناس إلى الاستشهاد، وخوض المعارك مع العدو طوعا أو كرها، وتصحيح العقيدة في النفوس، ومحاربة البدع.

ومن الفقهاء البارزين في هذا العهد بالمغرب الأقصى: أبو عبد الله محمد قاسم القوري، شيخ الإسلام، وأحد جهازة العلم، له فتاوي مشهورة، وشرح مختصر خليل في ثمان مجلدات ضخمة (ت 872 هـ). وأبو محمد عبد الله الورياكلي الفاسي، إمام العصر، بلغ رتبة الاجتهاد أو كاد، تولى رئاسة العلم بفاس -سنتين طويلة- وبها توفي سنة (894 هـ). وأبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي الشهير بـ (زرزوق) كان فقيها مستوعبا، ومحدثا بارعا، وصوفيا مخلصا، (ت 899 هـ)، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله اليفرنسي الفاسي، قاضي الجماعة بها، شهر بالمكناسي، تولى قضاء فاس أزيد من ثلاثين سنة لعدله ومهارته الفقهية، وأشهر مؤلفاته "مجالس القضاة والحكام" و "التنبيه والإعلام، فيما أفتاه المفتون، وقضى به القضاة من الأوهام" (ت 917 هـ)، وأبو الحسن علي بن قاسم التجيبي الشهير بالزقاق، مؤلف نظم "المنهج المنتخب، في أصول المذهب"، و "الأمية في أحكام فقهية"، جرى بها عمل فاس (ت 912 هـ).

(1) محمد الطاهر بن عاشور أليس الصبح بقريب الدار التونسية تونس بدون تحقيق ص 79-80.

(2) الاستقصا للناصري ج 4 ص 124.

(3) فهرس أحمد المنجور تحقيق: محمد حجي دار المغرب الرباط 1976م ص 50.

(4) إيضاح المسالك مقدمة الكتاب (التعريف بصاحب الكتاب) ج 1 ص 32.

أما أبرز الشخصيات العلمية بالمغرب الأوسط - الجزائر - فهي: أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الشذالي، له فتاوي، نقل بعضها الونشريسي في "المعيار" والمازوني في "الدرر المكنونة" (ت 866 هـ). وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي التلمساني (الشهير بالجلاب) له: فتاوي نقل كثيرا منها في "المعيار" و "الدرر المكنونة" (ت 875 هـ). وأبو زكرياء يحيى بن موسى المازوني، توفي بتلسمان سنة (883 هـ). له كتاب "الدرر المكنونة، في نوازل مازونة"، نال شهرة فائقة. وأبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، عالم تلمسان وإمامها، له مؤلفات عدة في العقيدة الإسلامية. وأبو العباس أحمد بن محمد بن زكري المانوي التلمساني، الإمام الحافظ المتقن. له تأليف في مسائل القضاء، والفتيا، وفتاوى كثيرة، نقل جلها في "المعيار" (ت- 899 هـ).

أما منزلة مترجما أبي العباس الونشريسي - في أعلام عصره، فإنه لا يقل شأنًا عن هؤلاء، وأولئك، وربما فاق الكثير منهم في الفقه، وكيف لا؟ - وقد حمل لواء المذهب المالكي - في عهده بدون منازع، وكفى دليلا - شهادة ابن غازي القائل فيه: "لو أن رجلا حلف بطلاق زوجته أن أبا العباس الونشريسي، أحاط بمذهب مالك: أصوله وفروعه، لكان بارًا في يمينه".

ثانيا: ترجمة الإمام الونشريسي

1- اسمه ومولده

فأما اسمه: أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي كما عرف نفسه بخطه في أماكن عديدة من كتبه⁽¹⁾ الونشريسي الأصل، التلمساني المنشأ، والفاسي الدار والإقبار⁽²⁾. ويكاد يجمع أغلب العلماء الذين ترجموا له أن نسبه إلى ونشريس - وهي بلدة أطلق عليها اسم الجبل التي تقع عليه، وهو جبل عال ما زال يعرف بهذا الاسم حتى اليوم، وهي تقع بناحية بجاية، بين باجة وقسطنطينية⁽³⁾، ونسب إلى ونشريس الكثير من العلماء -، فيما ذهب علماء آخرون إلى أنه تلمساني الأصل كابن القاضي في جذوة الاقتباس والناصري في الاستقصا وكحالة في معجم المؤلفين⁽⁴⁾.

ولا يعرف تحديدا سنة مولد الونشريسي، غير أن تحديدها بحوالي 834/1430م بناء على ما أخذ من أخبار محمد بن قاسم القصار مفتي فاس والذي قال بأن الونشريسي توفي سنة 914/1508م، وعمره نحو ثمانين عاما على ما نقله ابن مريم⁽⁵⁾ والتبكي⁽⁶⁾. أما مكان ولادته كان في بلده ونشريس أصله الأول، وموطن آبائه وأجداده، كما صرح بذلك المقرئ وصاحب السلوى⁽⁷⁾ ويبدو أنه انتقل مع أسرته إلى العاصمة تلمسان - بسبب الاضطرابات المتكررة التي عرفها جبل ونشريس، وعدم توفر

(1) دوحة الناشر لحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر محمد بن عسكر تحقيق محمد حجي دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر الرباط الطبعة الثانية 1977م ص 52-54.

(2) فهرس الفهارس عبد الواحد بن عبد الحي الكتاني تحقيق إحسان عباس دار المغرب الإسلامي الطبعة الثانية 1402-1982م ج 2 ص 1122.

(3) معجم البلدان ياقوت الحموي الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة الثانية 1995 م ج 4 ص 895

(4) ينظر جذوة الاقتباس ابن القاضي ج 4 ص 156/ هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين البغدادي مطبعة وكالة المعارف اسطنبول 1955م ص 138/ الاستقصا ج 4 ص 165.

(5) البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان لابن مريم تحقيق عبد القادر بويابة دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ص 54.

(6) نيل الاتيهاج بتطريز الديباج المؤلف: أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج التبكي السوداني، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة الناشر: دار الكاتب، طرابلس - ليبيا الطبعة: الثانية، 2000 م ج 1 ص 145.

(7) أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض المقرئ تحقيق مصطفى السقا وآخرون مطبعة فضالة المغرب ج 3 ص 65/ سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقر من العلماء والصلحاء بفاس الكتاني تحقيق د. عبد الله الكامل الكتاني وآخرون تقديم ادريس الكتاني الطبعة الأولى دار الثقافة الدار البيضاء 1425هـ/ 2004م ج 2 ص 171.

الأمن والطمأنينة فيه، واستيلاء الحفصيين عليه مرات عديدة-، وهو بعد حدث صغير لم يتجاوز الخامسة أو السادسة من عمره، واستقروا بها نهاراً، ولعل هذا ما جعل البعض يقول بأنه ولد بتلمسان مثل محمد حجي⁽¹⁾ لكنه تراجع عن ذلك في مقدمة المعيار حيث ذكر أنه ولد ببلاد ونشريس⁽²⁾.

2- نشأته وتعليمه:

أما عن أسرته الصغيرة فلا يعرف لها خير سواء زوجته أو أبناؤه، سوى ما اشارت إليه بعض المصادر من أن مولد آبنه كان بفاس بعد رحيله من تلمسان، وذكر صاحب سلوة الأنفاس تاريخ وفاة ابنه هذا بالتدقيق فقال: "توفي قتيلاً وذلك ليلة الإثنين 17 ذي الحجة الحرام سنة 955هـ/1548م عن نحو سبعين سنة"⁽³⁾.

تفقه أبو العباس الونشريسي على كبار فقهاء وقته في تلمسان، وألم بكل العلوم التي كانت تدرس آنذاك، حتى صار فقيها متمكناً وعالماً أديباً وفقهياً متضلعا وخطيباً محمكاً، فاق أهل زمانه في عقد الشروط وفي الكتابات السلطانية لا يكاد يجاريه فيه أحد، متقدماً في الوثائق والمكاتبات بأبداع كلام بلا تكلف، هو الذي يكتب لابن غازي ما يحتاجه، تولى قضاء فاس مدة ثمان عشر سنة ثم الفتيا⁽⁴⁾. أخذ العلم عن أبيه وعن ابن غازي والهبطي والحباك وغيرهم، وكان رائق الخط يجيد الإنشاء والشعر وعقد الشروط والوثائق. تولى بعد وفاة أبيه تدريس المدونة، كما درس ابن الحاجب الفرعي وكان يحضر درسه بعض كبار الفقهاء، منهم الرقاق وابن مجر والمنجور واليستيبي. ومن تأليفه شرح ابن الحاجب الفرعي في أربعة أسفار ونظم قواعد أبيه وغير ذلك. تولى القضاء ثم الفتيا بعد وفاة ابن هارون، وكان قوياً للحق غير هيب لا تأخذه في الله لومة لائم.

3- شيوخه وتلامذته:

أخذ أبو العباس الونشريسي عن شيوخ تلمسان، وتفقه على كبار فقهاء وقته، وألم بكل العلوم التي كانت تدرس آنذاك، وسأذكر بعضاً منهم والذين أثبتهم بنفسه في كتابه الوفيات⁽⁵⁾ وفي مقدمتهم الشيوخ العقبانيون: أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني، أحد الشيوخ المحققين النقاد، وولده القاضي أبو سالم إبراهيم وحفيده القاضي محمد بن أحمد وعن الشيخ محمد بن عيسى الجلاب، والشيخ ابن مرزوق الكفيف، وأحمد بن زكري وشيخ المفسرين أبو عبد الله محمد بن العباس العبادي الذي وصفه الونشريسي في وفياته بـ "شيخ المفسرين والنحاة العالم على الإطلاق شيخ شيوخنا". وأبو عبد الله محمد بن علي بن قاسم الأنصاري شهر بالمري، وصفه الونشريسي بـ "شيخنا ومفيدنا المقدم" توفي سنة (864هـ).

كما استفاد من علماء فاس بعد انتقاله إليها ومن العلماء الذين أخذ منهم قاضي مكناس محمد بن أحمد اليفري، ومحمد القوري شيخ الجماعة بفاس، أندلسي الأصل. وانفرد صاحب الجدوة عن بقية المترجمين للونشريسي، فذكر أنه أخذ عن عيسى بن محمد بن محمد بن عبد الله بن الإمام، وهذا وهم من ابن القاضي إذ أن عيسى هذا توفي سنة (750هـ).

(1) ألف سنة من الوفيات جمع وتحقيق محمد حجي دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر الرباط 1976م ص4.

(2) المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب لأحمد بن يحيى الونشريسي خرجه مجموعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي تونس الطبعة الثالثة 2013. ج1 تقديم ص أ.

(3) سلوة الأنفاس ج2 ص171.

(4) نيل الابتهاج التنبكي ج1 ص323.

(5) ألف سنة من الوفيات الونشريسي.

هؤلاء هم شيوخه الذين وقفت على أسمائهم وكلهم من بلده الذي نشأ فيه إلا عالمين، عدا من أجازته، وهما أبو عبد الله القوري، الذي كاتبه في فاس، حينما كان الونشريسي في تلمسان، والقاضي المكناسي، الذي حضر له مجالس بعد وصوله إلى فاس.

إن تمكن وتبحر الإمام الونشريسي بالعلوم وإقباله على الفتيا، جعل طلبة العلم يقصدونه من كل حدب وصوب للأخذ والنهل من علم عالم نحرير وفقه متبصر، فتخرج على يديه علماء كثر كان منهم ابنه عبد الواحد⁽¹⁾ الذي تولى القضاء والإفتاء بفاس وقتل بها (955هـ/1448م)⁽²⁾، والفقير محمد بن أحمد الغريسي الثعلبي⁽³⁾، الذي لازمه وانتفع به وتفقه على يديه، وقد استعان الونشريسي بخزانته الزاخرة بالكتب النفيسة في تأليف كتاب المعيار، وإنما تسرت له تلك النوازل لا سيما فتاوي أهل فاس والأندلس من خزانة هذا الفقيه⁽⁴⁾. والمحدث أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار الوردغيري الرحالة المحدث صاحب زاوية فكيك⁵ وكان يدرس بها الفقه والحديث (956هـ/1549م)، أجازته الونشريسي بفهرسته إذ ألفها باسمه. والحسن بن عثمان الثملي الجزولي شيخ فقهاء تارودانت وإقليم سوس (932هـ/1525م)، ومن قرأ عليه المختصر ولازمه فيه حتى فهمه الفقيه النوازلي أبو عياد بن فليح اللمطي (936هـ/1529م)، قال عنه: "إنه كان ليزيد في نقله عليه من التوضيح على ورقتين".⁽⁶⁾ وأبو الحسن علي بن هارون المطغري فقيه فاس ومفتيها (951هـ/1544م)، وأبو عبد الله محمد الكراسي الأندلسي قاضي تطوان (964هـ/1556م).

هؤلاء هم الذين اشتهروا بأخذ العلم عنه، وغيرهم الكثير تخرجوا على الشيخ أبي العباس غير هؤلاء مشاركة ومغاربة كما أشار إلى ذلك المنجور في فهرسته⁽⁷⁾.

4- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

إن قرب المسافة بين تلمسان وفاس، وكثرة العلماء بهذه الأخيرة، وشهرة الونشريسي التي سبقتة إليها، والحفاوة والحظوة التي وجدها بفاس عوضته عما فقد بتلمسان، وكذا تمكنه من علوم عصره في مقدمتها الفقه واللغة، كلها أسباب جعلت الإمام الونشريسي يتولى التدريس فكان من أول الكتب التي درسها المدونة وفرعا ابن الحاجب وغيرها من أمهات الفقه المالكي، وكان يدرس بادئ الأمر في المسجد المعلق بالشراطين قبل أن تسند إليه الكراسي الوقفية في أهم مساجد فاس ومدارسها. يقول أحمد المنجور في فهرسته: "وأكب على تدريس المدونة وفرعي ابن الحاجب، وكان مشاركا في فنون العلم إلا أنه لما لازم تدريس الفقه يقول من لا يعرفه أنه لا يعرف غيره".⁽⁸⁾

(1) ولد بفاس بعد الثمانين وثمانمائة أخذ عن أبيه وجملة من العلماء وجلس على كرسي المدونة بعد أبيه ونظم قواعد أبيه إيضاح السالك وزادها قواعد توفي مقتولا في ذي الحجة سنة خمس وخمسين وتسعمائة عن سبعين سنة/ الفكر السامي للثعالبي ج 2 ص 599.

(2) التنيكتي نيل الابتهاج ج 1 ص 322.

(3) من بيت علم مشهور لازم الونشريسي كثيرا وانتفع به وكانت له خزانة عامرة بالتصانيف والكتب وقد استعان الونشريسي بخزانة كتبه في تأليف كتابه المعيار توفي سنة سبع وتسعين وثمانمائة/ جذوة الاقتباس ج 1 ص 244. نيل الابتهاج ج 1 ص 145.

(4) فهرس أحمد منجور ص 51-52.

(5) كانت من بين الروايات الرائدة بفجيج، وضع أسسها الولي أحمد بن موسى الإدريسي الحسيني الفجيجي بقصر المعيز في منتصف القرن 9 الهجري. ولما جاء نجله عبد الجبار بن مسجداً آخر وزاوية لاستقبال الوافدين من الطلبة والعلماء، و أنشأ خزانة عظيمة تسمى "دار العدة". انظر مخطوطات خزانة عبد الجبار بفجيج، أكتوبر، 2001، ص 114-124. بناصر بن عبد القادر جباري

(6) فهرس أحمد منجور ص 51.

(7) إيضاح المسالك المقدمة التعريف بالكاتب ص 56.

(8) فهرس أحمد المنجور ص 50.

ولقد كان أبو العباس يتقن كثيراً من العلوم خصوصاً النحو، ويظهر ذلك من فصاحة لسانه وقلمه، إذ نقل المنجور عبارته المشهورة، "حتى كان بعض من يحضر تدرسه يقول لو حضره سيبويه لأخذ النحو من فيه"⁽¹⁾ والتي تناقلتها أكثر الكتب التي ترجمت له. ولم يقتصر الإمام الونشريسي على الفقه واللغة فقط بل عد من العارفين في عصره بالعلوم علم التفسير والتوحيد والحديث والمنطق⁽²⁾. وهكذا استمر إمامنا في تدرّس مختصر ابن الحاجب الفرعي ومدونة سحنون، وكان شأنه شأن العديد من الفقهاء المرزبين، يسأل عن مسائل في الفقه فيجيب عنها، وبعد وفاته خلفه ابنه على دروسه الوقفية، وهذا الكرسي هو الذي سمي بعد ذلك باسم 'كرسي الونشريسي'، "وكفاه شرفاً، وتنويها بعلمه، وتخليداً لذكره أن سمي كرسي المدونة بفاس باسمه"⁽³⁾.

أما ثناء العلماء عليه، فقد أغدقوا عليه الثناء والمدح سواء منهم معاصروه أو من جاء بعده، فأبدأ بما نقله صاحب الدوحة فقد قال: "ومنهم الشيخ الإمام العالم العلامة المصنف الأبرع، الفقيه الأكمل الأرفع، البحر الزاخر، والكوكب الباهر، حجة المغاربة على أهل الأقاليم، وذخريهم الذي لا يحده جاهل ولا عالم"⁽⁴⁾. كما قال فيه شيخ الجماعة بالمغرب الإمام محمد ابن غازي حينما مر يوماً به بجامع القرويين، فقال لمن كان حوله من الفقهاء: "لو أن رجلاً حلف بطلاق زوجته أن أبا العباس الونشريسي أحاط بمذهب مالك وأصوله وفروعه، كان باراً في يمينه ولا تطلق عليه زوجته، لتبحر أي العباس وكثرة اطلاعه وحفظه وإتقانه"⁽⁵⁾. وقد تناقل كلمة ابن غازي التي أوردها ابن عسكر أكثر من ترجم له.

أما صاحب البستان فوصفه "بالعالم العلامة حامل لواء المذهب على رأس المائة التاسعة"⁽⁶⁾. ويقول فيه المنجور: "الفقيه الكبير الحافظ المحصل النوازي"⁽⁷⁾. وبعد خوض الونشريسي في أمور السياسية والتزامه بالتدرّس ومواظبته على التأليف نال احترام وتقدير كل طلابه وعلماء عصره.

5- وفاته - آثاره ومؤلفاته

اتفقت المصادر كلها تقريباً على أنه توفي في العشرين من صفر سنة (914 هـ / 1508م)، عن عمر يناهز الثمانين سنة، ودفن بباب الفتوح قرب ضريح سيدي محمد بن عياد. إلا أن ابن عسكر⁽⁸⁾ قال بأنه توفي في أواخر المائة العاشرة من القرن الهجري، ولم يستطع تحديد تاريخ وفاته علي عاداته في أكثر الوفيات التي ذكرها.

وقد رثاه الفقيه أبو عبد الله محمد بن الحداد الوادي آشي بقصائد ذكرها صاحب أزهار الرياض نكتفي منها بهذه الأبيات

أبعد ابن يحيى في الغرب عالم ... طبق بالفتيا المفاصل مثله

ويعرف من فقه النوازل غاية ... يوقع منها ما به بان نبلة

(1) المصدر نفسه ص50.

(2) من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين ناصر سعيدوني دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان الطبعة الأولى 1999م ص277.

(3) إيضاح المسالك المقدمة التعريف بالكاتب.

(4) دوحة الناشر لابن عسكر ص47.

(5) أزهار الرياض للمقري ج3 ص66-83.

(6) البستان ص54.

(7) فهرس أحمد المنجور ص50.

(8) دوحة الناشر ص48.

وإن جئت للإينصاف لم يبق مثله ... وهذا الجليل ليس ينكر فضله

فإن كان جاء الموت فالصبر والرضا ... على ما قضى الخلاق فالحول حوله⁽¹⁾

إن وفاة الونشريسي تركت فراغا كبيرا في ميدان العلم، ولم يستطع أحداث أن يملأه ولا نعلم أن أحدا بعد الونشريسي بلغ منزلته تأليفا ودرسا.

إن تصدر الونشريسي للإفتاء وإحاطته بالفقه وشتى العلوم الأخرى، جعل مداد تأليفه يسيل، وينقل صاحب الدوحة عمن عرف الونشريسي عن كتب، ولاحظ كيف كان يؤلف كتبه فقال: "حدثني غير واحد ممن لقيته أن كتبه كلها مورقة غير مسفرة، وكان له عرصة يمشي إليها في كل يوم ويجعل حمرا يحمل عليه أوراق الكتب، من كل كتاب ورقتين أو ثلاثة، فإذا دخل العرصة جرد ثيابه وبقي في قشابة صوف يحزم عليها بمضمة جلد ويكشف رأسه، وكان أصلع، ويجعل تلك الأوراق على حدة في صفيين، والدواة في حزامه والقلم في يد والكاغد في الأخرى، وهو يمشي بين الصفيين ويكتب النقول من كل ورقة، حتى إذا فرغ من جلبها على المسألة قيد ما عنده وما ظهر له من الرد والقبول، هذا شأنه"⁽²⁾.

وهذه أشهر كتبه البعض منها مجملا والآخر على وجه من التفصيل:

- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب: وهو أشهر كتبه، ومن عنوانه يفهم أنه يحتوي على نوازل في مناطق معينة، ويقول المؤرخون إنه نقلها من الكتب التي وجدها في خزانة تلميذه ابن الغرديس، خصوصا فتاوي فاس والأندلس، أما فتاوي أهل إفريقية وتلمسان فاعتمد فيها على نوازل البرزلي والمازوني، وبهذا الكتاب اشتهر المؤلف حتى أصبح يعرف بصاحب المعيار، ونسبه له كل من ترجم له.

- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك: ذكره كل من ترجم له وذكر كتبه، وقد ذكره المؤلف نفسه في كتابه عدة البروق⁽³⁾، إلا أن البعض يذكره باسم القواعد، مما جعل الأمر يختلط على البعض فيجعله كتابين.

- المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بأداب الموثق وأحكام الوثائق وهو كتاب مهم في صناعة التوثيق طبع على الحجر بفاس سنة 1298) هـ وقد ذكره أكثر من ترجم له⁽⁴⁾، لم يكمل - كما يقول أحمد بابا في نيل الابتهاج⁽⁵⁾.

- غنية المعاصر والتالي في شرح وثائق أبي عبد الله الفشتالي طبع على الحجر بفاس مرتين، على هامش وثائق الفشتالي، "أشار إليه في المعيار والمنهج الفائق، وذكره غالب من ترجموا له، إلا أن بعضهم اختصر اسمه"⁽⁶⁾.

- كتاب "الوفيات": نقل عنها كثير من أصحاب التراجم وهي معتمدة عندهم، وقد طبع ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات، وهو ذيل لكتاب شرف الطالب في أسنى المطالب لأحمد ابن القنفذ القسنطيني. "وتبتدىء وفيلت الونشريسي من أول القرن الثامن

(1) أزهار الرياض المقرري ج3 ص306.

(2) دوحة الناشر لابن عساكر ص 47-48.

(3) عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي دراسة وتحقيق: حمزة أبو فارس دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1990 م ص106.

(4) الأعلام خير الدين الزركلي دار العلم للملايين الطبعة الخامسة عشر مايو 2022 م ج1 ص 269.

(5) نيل الابتهاج للتبكي ص 126.

(6) المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بأداب الموثق وأحكام الوثائق للونشريسي دراسة وتحقيق عبد الرحمان بن حمود بن عبد الرحمان الأطرم دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الطبعة الأولى 1426هـ-2005م مقدمة التعريف بالكتاب ص 97.

- إلى قبيل وفاته بستين⁽¹⁾، ونشرته أخيرا دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر ضمن كتاب "ألف سنة من الوفيات- لي ثلاثة كتب "الحجي"⁽²⁾.
- كتاب "الولايات في مناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية": وهو كتاب يتحدث عن الخطط الشرعية، ذكره صاحب الأعلام⁽³⁾، وقد قسمها المؤلف إلى سبع عشرة ولاية، طبع بالرباط سنة 1937 م.
- "إضاءة الحلل والمرجع بالدرك على من أفتى من فقهاء فاس بتضمين الراعي المشترك"، ذكره المؤلف في كتابه عدة البروق بهذا العنوان قائلا: "وفي كتابنا المترجم بإضاءة الحلل والمرجع بالدرك على من أفتى من فقهاء فاس بتضمين الراعي المشترك"⁽⁴⁾.
- كتاب "أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصرارى ولم يهاجر، وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر"، وهي رسالة صغيرة عبارة عن فتوى في بيان أحكام الماكثين بأرض الكفر وهم يقدرون على الهجرة إلى أرض الإسلام وقد أدرجها في المعيار⁽⁵⁾.
- "مختصر أحكام البرزلي" اختصر فيه نوازل البرزلي المسماة جامع الأحكام، نشرته دار ابن حزم في مجلد واحد يضم 616 صفحة.
- تأليف في ترجمة أبي عبد الله المقرئ: جد صاحب نفع الطيب، ذكره صاحب النفع⁽⁶⁾، وأحمد المكناسي⁽⁷⁾.
- كتاب "عدة البروق في تلخيص ما في المذهب من الجموع و الفروق" ذكره غالب من ترجموا له، وذكره صاحب الأعلام باسم القواعد⁽⁸⁾ ويصرح التنبكتي أنه وقف عليه: "وتأليف له في الفروق في مسائل الفقه وفتت عليه"⁽⁹⁾.
- "الأجوبة" وهي أجوبة عن أسئلة كانت قد وردت إليه، فأجاب عنها، وذكره صاحب البستان⁽¹⁰⁾ عند ترجمته لأبي عبد الله محمد القلعي، وذكر في تاريخ الجزائر الثقافي وقال في معرض تعداد مؤلفاته: "وأجوبة فقهية تدعى أحيانا أجوبة أو فتاوى الونشريسي في النوازل الفقهية"⁽¹¹⁾.

(1) شجرة النور الزكية محمد مخلوف المطبعة السلفية بالقاهرة 1930 م ج 1 ص 274.

(2) إيضاح المسالك المقدمة التعريف بالكتاب ص 71.

(3) الأعلام للزركلي ج 1 ص 269.

(4) عدة البروق للونشريسي ص 241.

(5) المعيار ج 2 ص 92.

(6) نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ المحقق: إحسان عباس الناشر:

دار صادر- بيروت - لبنان الطبعة الأولى 1998 م ج 5 ص 208-270-240.

(7) أهم مصادر التاريخ أحمد المكناسي تطوان طبعة 1963 ص 39.

(8) الأعلام للزركلي ج 1 ص 269.

(9) نيل الابتهاج ص 136.

(10) البستان لابن مريم ص 271.

(11) تاريخ الجزائر العام ص 190.

- "غنية المعاصر والتالي، في شرح فقه وثائق أبي عبد الله الفشتالي" (1) وذكره الونشريسي في المعيار (2) والمنهج الفائق.

كما له "تعليق على مختصر ابن الحاجب"، و"الدرر القلائد وغرر الدرر الفوائد"، وتعليق كتبه على رسالة ابن الخطيب سماه "مثلى الطريقة في ذم الوثيقة"، و"فهرس الونشريسي" الذي وقف عليه الكتاني مؤلف سلوة الانفاس. (3)

فهذه غيض من فيض الونشريسي ومؤلفاته الجملة والكثيرة، ولو لم يكن من كتابه إلا المعيار لكفى، وبروزه في علم التوثيق والوثائق كان جلياً، حيث كان له خط رائق ولفظ في الإنشاء والشعر فائق، وتقدم على أهل عصره في الشرط والوثائق (4). كما يلاحظ أنه كانت تعرض عليه كثرة الأسئلة والفتاوى وأجوبته عليها لدليل على أنه كان كثير الاتصال والتباحث مع طلبة العلم، إضافة إلى أن اغلب تأليفه فقهية سواء في القواعد أو الفروع، وهذا ليس بغريب خاصة إذا استحضرنّا تمكنه الفقهي وتبحره واطلاعه على آراء المتقدمين والمتأخرين، خاصة أصحاب المذهب المالكي منهم، فكثرة اطلاعه وحفظه وإتقانه، تجعل من يطلع على أجوبته وتوابعه يقضي بذلك كما أشار إلى ذلك ابن عساكر (5).

وهكذا يعد الونشريسي رحمه الله واحد من الأئمة المكثرين للتأليف، وبذل فيه جهداً علمياً خلف إنتاجاً معتبراً خلال عمر ليس بالقصير.

اخور الثاني: التعريف بكتاب المعيار المغرب

يعد المعيار من أكبر الجوامع كما (6)، وأشهر كتب أبي العباس، وأكثرها ذيوعاً وشهرة، وأضخمها مادة وحجماً. وهو موسوعة فقيية ومعلمة نوازلية ومنجم لكل الدراسات العلمية، ولم يعرف تاريخ تأليفه، فلم يوجد سنة محددة للبدء في ذلك، وإنما ذكر الونشريسي تاريخ الانتهاء من تأليفه وذلك يوم الأحد الثامن والعشرين لشوال عام واحد وتسعمائة للهجرة 901 هـ، ويقول بهذا الصدد: "وكان الفراغ من تقييده مع مزاحمة الأشغال وتغير الأحوال الأحد الثامن والعشرين لشوال عام واحد وتسعمائة، عرفنا الله خير". وبقي الونشريسي يتعهد بالزيادة والتنقيح إلى آخر حياته. ويرى الأستاذ محمد حجي أن مدة تأليفه استغرقت حوالي ربع قرن، يعني أن بداية التأليف كانت تقريباً سنة 890 هـ إلى غاية وفاته سنة 914 هـ/1508م (7).

اسمه "المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية كالأندلس والمغرب"، هكذا سمي الونشريسي كتابه في مقدمته حيث قال: "فهذا كتاب سمّيته بالمعيار المغرب كالجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية كالأندلس والمغرب" (8)، وعنوان الكتاب يدل دلالة واضحة على مضمونه ومحتواه، ولقد أوردت الكثير من كتب التراجم هذا العنوان الطويل مختصراً بقولهم المعيار أو المعيار المغرب.

(1) نيل الابتهاج ص 136.

(2) المعيار ج 4 ص 183.

(3) سلوة الأنفاس الكتاني ج 2 ص 80.

(4) فهرس أحمد المنجور ص 52.

(5) دوحة الناشر لابن عساكر ص 47.

(6) اصطلاح المذهب عند المالكية محمد ابراهيم علي دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث دبي الطبعة الأولى 1421 هـ-2000م ص 578.

(7) المعيار ج 1 ص ح من مقدمة المحقق.

(8) المعيار ج 1 ص 1 مقدمة المؤلف.

جمع الونشريسي نوازل من العديد من الفقهاء كالمفتين المعاصرين له والمتقدمين عنه، ويقول في هذا الشأن: "جمعت فيه أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم، وقسمته إلى أبواب عديدة شملت كل أبواب الفقه، حيث قال: ورتبته على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر. فالمعيار ليس كتاب أفضية ونوازل فقهية تحيل على القواعد الأصولية والفقهية وعلى منطقتها التشريعي فحسب، بل هو أيضا صورة هامة للأنساق الاجتماعية في نظامها ومراجعاتها في منطقتها وتساؤلاتها في ثباتها وحركاتها. أما بخصوص لغته فهي لغة فقهية تتخللها تعابير وألفاظ مغربية وأندلسية تدل على البيئة التي خرج منها نص الفتوى نجد في المعيار نصوصا عبارة عن أسئلة وإشكالات قدمت للفقهاء بلغة بسيطة تدل على أصحابها.

1- الغرض من تأليفه

وفي تبيان الغرض من تأليفه فإن عنوان الكتاب يلمح إلى غرضه، ولذا نجد المؤلف يقول في مقدمته: "جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم ما يعسر الوقوف علي أكثره في أماكنه، واستخراجه من مكانه، لتبدهه وتفريقه، وانبهام محله وطريقه، رغبة في عموم النفع به مضاعفة الأجر بسببه."⁽¹⁾

إن ما جمعه الونشريسي في معياره من نوازل متفرقة ومبهمه المحل والطريق يعد موسوعة أبحاث ودراسات للباحثين في شتى المجالات، ما كان لهم أن يقفوا عليها أو يهتدوا لمضامينها، وبهذا يكون الونشريسي قد قدم خدمة جميلة لمدرسي الفقه والدراسات الأخرى عموما، في الكشف عن موضوعات مهمة، في فترة دامت سبعة قرون من تاريخ الغرب الإسلامي.

2- منهج مؤلفه فيه

كتاب المعيار للونشريسي موسوعة علمية في الفتاوى والنوازل والمسائل الفقهية، وهو أجمع كتاب وصلنا في النوازل، قال مخلوف: "جمع فأوعى، وأتى على كثير من فتاوى المتقدمين والمتأخرين"⁽²⁾. وقال عنه الجيادي: "جمع فيه فأوعى، وأحاط بالفقه المالكي أصولا وفروعا"⁽³⁾.

ومنهج صاحبه فيه يمكن إجماله فيما يلي: أن الونشريسي لم يكتف بجمع بما أفتى به المالكية بل تعداه إلى تصنيفها والتعليق عليها والترجيح بينها والتأصيل لها، مع الاهتمام بتعدد الآراء الناشئة من مراعاة مختلف الأعراف السائدة، هذا إلى جانب ميل أكبر إلى الترجيح والتصنيف والقبول والرد في أحيان أخرى. بالإضافة إلى تحري الأمانة العلمية في نقل النقول فيثبت أسماء المفتين إلا في حالات نادرة يعتذر فيها عن عدم وقوفه على نص السؤال، كما أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه بقوله: "وصرحت بأسماء المفتين إلا في اليسير النادر"⁽⁴⁾، فتميز هذا الكتاب بالحرص على نسبة كل فتوى لصاحبها غالبا. كما يلاحظ تكرار الفتاوى أحيانا بأبواب متعددة تستدعي إدراجها في هذه وتلك، إما لأن المؤلف لم ينتبه إلى أنه سبق أن أثبتتها في مكان آخر، خصوصا عندما يقع التكرار في نفس الباب. أما المفتون في كتاب المعيار فقد أشار إليهم في مقدمة كتابه: من متأخري الفقهاء⁽⁵⁾ ابتداء من الإمام مالك إلى شيوخ الونشريسي وأقرانه المعاصرين له.

(1) المعيار ج 1 ص 1 مقدمة صاحب الكتاب.

(2) نيل الابتهاج التنبكي ص 135.

(3) مباحث في المذهب المالكي بالمغرب عمر الجيادي الطبعة الأولى سنة 1993 م ص 82.

(4) المعيار ج 1 ص 1.

(5) المعيار ج 1 ص/ح.

3- قيمته العلمية:

تتجلى مكانة المعيار في اهتمام فقهاء الأمصار به منذ عصر المؤلف إلى أيامنا هذه، وتكفيه التسمية التي أطلقوها عليه: "المعلمة الفقهية"، أو "الموسوعة الفقهية" شرقاً وفخرًا، فالقبول والثناء الذي لقيه المعيار باعتباره موسوعة علمية جامعة، جذبت إليها اهتمام القدماء والمتأخرين فاعتكفوا عليه بالدراسة والاعتماد عليه في مجموعة من البحوث والكتب، فكان أول هؤلاء المؤرخ Emil Amar الذي قام بترجمة مختارات من المعيار ونشرها باللغة الفرنسية في باريس خلال 1908/1909،⁽¹⁾ وكذلك ما قام به "محمود علي مكي" سنة 1965 ببيان أهمية كتب النوازل بمناسبة استخراج كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر (901-289هـ) من المعيار، وفي سنة 1957م حسين مؤنس "أسنى المتاجر"، ثم في الزواج في الغرب الإسلامي من خلال فتاوى المعيار لهادي إدريس"، وفي سنة 1966م نشر فرناندودي لاجرانجا Fernando de la GARANJA أول بحثه اعتادا على المعيار، بعد أن قضى سنين طويلة في دراسته والانتفاع به، مما جعله يقول: "منجم ثمين لم يستثمر بعد إلا قليلاً"⁽²⁾. ثم توسعت دائرة استغلاله من طرف الباحثين فكتب محمد حسن عن "الريف المغربي في كتب النوازل"، معتمدا على الكثير من نوازل⁽³⁾، وقان إبراهيم حركات في بحثه عن "تطور الأوضاع الاقتصادية والتجارة في العهد السعودي" الذي تناول فيه النظام الجبائي والنقدي للحياة الفلاحية والصناعة والتجارة بالاعتماد على كتب عدة أهمها الونشريسي⁽⁴⁾. واستمرت عملية الاستفادة منه واستخراج دفتائه، فأفاد منه التنبكي في تذييل الديباج، وعمل أحمد بن سعيد المجليدي على اختصاره في مجلد واحد، سماه "الإعلام بما في المعيار من تاريخ الإسلام".

إن دراسة كتاب "المعيار" بأسس علمية، تلج بالباحث إلى تجاوز فهم آليات المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، ليصل إلى تحديد مختلف المظاهر السائدة، لما يُمثله الفقهاء من حضور مادي ومعنوي في مختلف المجالات، ستوفر قسطا كبيرا من التراث التشريعي للمنطقة، وإرثا معرفيا صحما تأكدت الحاجة المتواصلة إليه، خاصة بعد التطور الذي عرفه الكتاب من ناحية النشر والطبع، وبعد ظهور هذه الأعمال التي سهلت استغلاله. وقد نبّه على أهمية "المعيار" وقيمه المعرفية المؤرخ أبو القاسم سعد الله في كتابه "تاريخ الجزائر الثقافي" حيث قال: "قيمة المعيار لا تظهر فقط في كونه موسوعة للفقه المالكي في المغرب والأندلس، ولكن في القضايا الاجتماعية والسياسية والعلمية التي يحتوي عليها"⁽⁵⁾.

وأشار الأستاذ محمد المنوني هو الآخر في دراسته عن المصادر العربية لتاريخ المغرب على "أن المعيار يتمم النقص الكبير الواقع في المصادر الموضوعية لتاريخ المغرب، وبالحصوص في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما يجعله مصدراً لا غنى للباحث المغربي عن دراسته واستخراج دفتائه". وقد أكد هذه الأهمية الأستاذ ناصر الدين سعيدوني في أبحاثه المتعلقة بالأوقاف وفي كتابه الذي اشتمل على جانب مهم من "التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين"⁽⁶⁾.

(1) AMAR (E)K la pierre de touche de fautasopcit.

(2) مجلة المعهد المصري العدد الرابع سنة 1956م ص 59-151.

(3) مجلة العلوم الإنسانية تونس العدد 33 1986م.

(4) نشرت هذه الدراسة في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط العدد 12 سنة 1986م ص 15-46.

(5) تاريخ الجزائر الثقافي ج 1 ص 143.

(6) التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين سعيدوني ناصر الدين دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 1999م

ص 277-285.

الخبر الثالث: جهود الإمام الونشريسي في خدمة العقيدة الأشعرية

على الرغم من بعد الغرب الإسلامي عن منشأ الحضارة الإسلامية، ومركز حركتها الفكرية والعقدية الأول، فإنه يعتبر رقعة زاخرة بمختلف المذاهب العقدية، وبأنواع من التوجهات الفكرية، والسبب في ذلك أنه كان ملجأ لبعض المضطهدين فكريا وعقديا بالشرق، وكان كثير من أرباب النحل المختلفة في المشرق يرون فيه سقوا واعدة يتوقون لترويج متوجههم الفكري والعقدي فيه، ويرون فيها أرضا خصبة تبشر بمستقبل زاخر لما تقبلته من النحل. فورد هذه البلاد دعاة مذاهب شتى وراجت فيه بعض أفكار الفلاسفة. ويضاف إلى ذلك بعض العادات والاعتقادات التي عمّرت في هذه البلاد قبل الفتح الإسلامي. وقد تدافعت هذه العقائد والأفكار في هذه الرقعة تدافع الليالي والأيام، غير أنّ المميّز في هذا البلاد أنه لم يعمر فيه من تلك النزعات والأفكار والعقائد الواردة عليه إلا النادر منها، ولم تسلّم قلوب المغاربة قيادها عبر تاريخ الأمة الإسلامية لغير عقائد أهل السنة والجماعة، وفقه أهل المدينة وعقائدهم. فالتزموا بالمذهب الأشعري حتى صار تراثا في هذه البقعة الجغرافية ومقوما من مقوماتها الفكرية.

وظل المغرب الإسلامي على مذهب السلف في الاعتقاد بظواهر النصوص والصفات الواردة فيها من غير تأويل ولا صرف لها عن مدلولها اللغوي مع التنزيه للخالق عز وجل وذاته العلية عن أن تشبه الذوات وتتصف بصفات المخلوقين¹

والذي أسهم في هذا الأمر هم علماء المغرب أنفسهم، ويمثل الإمام الونشريسي واحدا منهم، فقد اتخذت جهوده في خدمة العقيدة الأشعرية طابعا عمليا أكثر منه نظريا، إذ لم يترك مؤلفات مستقلة في علم الكلام، وإنما رسخ حضور العقيدة الأشعرية من خلال موقعه كفقيه وقاضي ومفتي. فقد جعل من الأشعرية المرجعية العقدية الرسمية لأهل المغرب والأندلس، مؤكدا على التلازم بين المذهب المالكي في الفقه والعقيدة الأشعرية في أصول الدين. ويتضح ذلك في موسوعته المعيار المعرب التي تضم بين طياتها عددا من الفتاوى ذات البعد العقدي، خاصة ما يتعلّق بمسائل الإيمان والبدع والموقف من المخالفين.

وتظهر جهوده العلمية في الدفاع عن العقيدة الأشعرية من خلال مايلي:

أولا: تأليفه للموسوعة العلمية المسماة "المعيار المعرب"

حيث قام بتوثيق المذهب الأشعري من خلال هذا التأليف الذي لم يكن الونشريسي فيه مجرد ناقل للأجوبة، بل جمع فتاوى وأحكام كبار علماء المالكية الأشاعرة في المغرب والأندلس، مما جعل كتابه "المعيار" مرجعا يرسخ المنهج الأشعري في مسائل التوحيد، والصفات، وتنزيه الباري.

وقد ضمنه نوازل عقدية متنوعة شاملة للإلهيات والنبوات والسمعيات ومسائل البدع والتكفير

ففي الإلهيات² مثلا إيراده لمسألة صفتا السمع والبصر من خلال نازلة اختلاف طلبة مازونة على قول مدرس يخلط في صفات الله تعالى وسئل سيدي سعيد العقباني وسيدي محمد بن مرزوق وسيدي عيسى الغبريني عن مسألة وقع فيها اختلاف بين طلبة مازونة⁽³⁾، جاء السؤال كما يلي: "الحمد لله ما يقول سيدنا الإمام في مسألة تطارد فهمها طلبة مازونة مع فقيه في مجلس تدريسه،

(1) الأشعرية في المغرب: دخولها، رجالها، تطورها وموقف الناس منها، إبراهيم التهامي دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة: الأولى، ص.5

(2) يقصد بها "المسائل المبحوث فيها عما يتعلق بالإله" حاشية الإمام البيجوري على جوهره التوحيد، المسماة تحفة المرید على جوهره التوحيد، للإمام

البيجوري، تحقيق وتعليق: علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 1422 هـ / 2002 م، ص 104

(3) مدينة مازونة على ستة أميال من البحر وهي مدينة بين أجبل وهي في أسفل خندق ولها أثمار ومزارع وبساتين وأسواق عامرة ومسكن مؤنقة ولسوقها يوم معلوم يجتمع إليه أصناف من البربر بضروب من الفواكه والألبان والسمن والعسل كثير بها، وهي من أحسن البلاد صفة وأكثرها فواكه وخصبا/ نزهة المشتاق في اختراق الافاق للشريف الادريسي مكتبة الثقافة الدينية 1422هـ-2002م ص 1 م 271-272.

وذلك أنه قال إن الله رأى أشخاصنا قبل وجودنا، وسمع أصواتنا في الأزل ونحن عين العدم، فقال بعض من حضر: أليس السمع والبصر لا يتعلقان إلا بوجود، ولا موجود في الأزل إلا الله وصفة ذاته؟ فسرمد على قوله، فقلنا له: لعلك ترى أن ذلك معنى راجع إلى العلم كما تقوله المعتزلة والقاضي في بعض أقواله، فقال لم أدر ذلك. فأردت من سيدنا إمعان النظر في المسألة إمعاناً شافياً، وتأملوه تأملاً كافياً. والله تعالى يسدّدكم ويديم الانتفاع بكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.⁽¹⁾

وأيضاً نازلة إثبات أسماء الله الحسنى وصفاته عن طريق خير الآحاد، "أسماء الله تعالى التي يجب القسم بها، وسئل السيوري عن حديث إن لله تسعة وتسعين اسماً الحديث. فأجاب بأنه لا يسمى إلا ما سمي به نفسه في كتابه أو اجتمعت الأمة عليه أو حديث متواتر ولم يأت من طريق الآحاد. واختلف الناس هل يسمى بما لم يأت به من نص قياساً على ما وقع عليه النص ولا منعه عقل ولا سمع ومعناه صحيح، هل يجوز أو يمنع أو يتوقف فيه.⁽²⁾

كما أورد أيضاً نوازل متعلقة بالنبوات³. وقد أجاب الونشريسي في المعيار على بعض ما يجب في حق الرسل كالعصمة عن معنى قوله تعالى "ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخره، وما يجب في حقهم كالفقر من دون قصد التنقيص، وما يستحيل في حقهم أيضاً كالكذب والخلق وغيرها من الصفات

"وسئل أيضاً سيدنا الإمام العلامة العارف المفسر السيد أبو يحيى بن الشيخ الإمام الأكبر العالم العلم الشهير الكبير السيد الولي أبي عبد الله الشريف الحسني التلمساني. رضي الله عنه. عن معنى قوله تعالى «ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخره»⁽⁴⁾.

وكذا نوازل مرتبطة ببعض مايجوز في حق الأنبياء كالفقر من دون قصد التنقيص"، وسئل بعض الفقهاء عن من قال في منكرة وقد احتج لمن فضل الابل في الأضاحي بقوله عليه السلام {صَحَى بِكَبْشَيْنِ} الحديث، فقال الأول لعله كان لم يجد ثمن الهدي فلهذا اقتصر على الغنم، فأنكر عليه ذلك من قوله في حقه عليه السلام، قال لا نكر فيه وتوفي عليه السلام ودرعه مرهونة عند يهودي في قوت عياله. فهل عليه في ذلك الكلام شيء أم لا؟⁽⁵⁾

وذكر نوازل متعلقة بما يستحيل في حقهم كالخلق وسئل أبو المصعب الزهري عن النصراني يقول إن عيسى خلق محمداً فأجاب يقتل. ثم قال أتيت بنصراني قال لا والذي اصطفى عيسى على محمد فاختلف علي فيه فضرته حتى أهلكته أو عاش يوماً أو ليلة، فأمرت من جبد برجله حتى طرح بمزلة فأكلته الكلاب⁽⁶⁾.

ومن إيراده لأجوبة العلماء على السمعيات⁷ سؤال من أمانة الساعة- فتح القسطنطينية: من أمانة الساعة- فتح القسطنطينية وخروج الدجال فوردت النازلة: هل فتحت القسطنطينية أم لا؟⁽⁸⁾.

(1) المعيار المغرب ج 12 ص 345.

(2) المعيار ج 2 ص 79

(3) ويقصد بالنبوات: المسائل التي يبحث فيها عما يتعلق بالأنبياء" حاشية الإمام البيجوري على جوهر التوحيد، ص 104

(4) المعيار ج 12 ص 240-253

(5) المعيار ج 2 ص 365-366

(6) المعيار ج 2 ص 351

(7) وهي "المسائل التي لا تتلقى أحكامها إلا من السمع" حاشية الإمام البيجوري على جوهر التوحيد، ص 104

(8) المعيار ج 2 ص 266-266

وأن القبر أول منازل الآخرة "وسئل ابن حبان عن قوله صلى الله عليه وسلم إن القبر أول منزل من منازل الآخرة فإن نجا منه صاحبه فما بعده أيسر منه وإن لم ينج منه فما بعده أشد منه. فأجاب إن القبر يكون فيه هول عظيم من ضميمته على صاحبه وهي الضغطة، وسؤال الملكين. فإن نجاه الله من ذلك ويسر عليه الجواب، فما بعد ذلك من أهوال يوم القيامة أيسر وأسهل عليه، وإن لم ينجح الله من ذلك فيما بعده أشد منه لأنه من أهل الشقاء. نسأل الله السلامة في الدين والدنيا والآخرة والتوفيق إلى ما فيه النجاة بمنه وكرمه⁽¹⁾. كما أورد بعض الاسئلة المتعلقة بأحاديث الجنة⁽²⁾.

بل ذكر حتى بعض مسائل البدع والتكفير، ففي مسائل التكفير مثلا ذكره لمسألة سب النبي أو عيبه أو انتقاصه: قال: "وسئل عن رجل شهدته عليه بينة عند القاضي أنه سب سيد الأولين والآخرين محمد صلى الله عليه وسلم، و كان من قوله أن قال: الجمال يتيم أبي طالب. ثم لعن وقال فوق هذا كثيراً، والمحضر عند القاضي بذلك. فقام عليه قوم محتسبون لوجه الله الكريم و عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم، والرجل القائل هذا متصرف يمشي بين أظهر المسلمين، فرفع المحتسبون ذلك إلى القاضي بتنفيذ ما صح عنه، فقال القاضي ارفعوا ذلك إلى السلطان." ⁽³⁾ ونازلة ادعاء النبوة⁽⁴⁾

إن تأليف الإمام الونشريسي لهذه الموسوعة الكبيرة الجامعة للعديد من النوازل في الفقه عموماً وفي الفقه الأكبر أيضاً، يتضح لنا فيه ثراء الأجوبة، واتساع دائرة اجتهاد الفقهاء، حيث أنه جمع الكثير من نصوص كتب فتاوى الأندلسيين والمغاربية، فاحتفظ ببعض ما ضاع منها ونقل فيه بعض الرسائل التي ألفت إجابة عن أسئلة متنوعة المواضيع. الأمر الذي ذكره في الخاتمة ذكر أنه ترك "أجوبة كثيرة من الفقه والأحكام؛ مما لا تضطر إليه القضاة والحكام"⁵ وهذا ما يُعرب عن رغبة أبي العباس في أن يُسهم مؤلفه في "توحيد الاجتهاد الفقهي من خلال الجمع والتأليف؛ لكي تكون في مُتناول القضاة والمفتين، وإطلاعهم على اجتهادات فقهاء المذهب، ولا يخفى ما في ذلك من فوائد"⁶

ثانياً: استشهاده بعلماء الأشاعرة في إجابته على النوازل العقدية

كما فعل عند إجابته على النازلة العقدية التي تندرج ضمن ما يجب في حق الله تعالى وهي معرفة الله عن علم حيث قال "وسئل سيدي أحمد بن عيسى فقيه بجايه عمن نشأ بين ظهرائي المسلمين وهو يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ويصلي ويصوم، إلا أنه لا يعرف ما انطوت عليه الكلمة العليا فيما يعتقد عدم معرفته بها، إذ اعتقاد شيء فرع المعرفة به، كالذي يقول لا أدري ما الله ورسوله، ولا أدري من هو الأخير منهما، أو لا أفرق بينهما أو غير ذلك من كلام لا يمكن معه معرفة الوحداية ولا الرسالة، وإنما يقول سمعت الناس يقولون هذه الكلمة فقلتها ولا أدري المعنى الذي انطوت عليه ولا أتصور صحته ولا فساده ولا أدري ما أعتقد في ذلك بوجه ولا أعبر عنه بلساني ولا غيره، لأن التعبير عن الشيء فرع المعرفة به وأنا لا أعرفه. فهل يكتفي في إيمانه بمجرد النطق

(1) المعيار ج 2 ص 386

(2) المعيار ج 11 ص 24-27

(3) المعيار ج 2 ص 519-521

(4) المعيار ج 2 ص 393-394

(5) المعيار ج 12 ص 395

(6) مقال: جمعة محمود الزريقي، المدونات الجامعة للفتوى في المذهب المالكي؛ للدكتور جمعة محمود الزريقي، مجلة "المذهب المالكي-المغرب"، العدد الرابع، (1428هـ/2007)، ص 177.

بالشهادتين والصلاة والصيام وغير ذلك من أركان الاسلام ويعذر بجهل معنى الكلمة؟ أولا بد من معرفة المعنى الذي انطوت عليه الكلمة العليا من الوحدانية والرسالة وإلا لم يكن مؤمناً.

فأورد نقلا فيه جواب سيدي عبد الرحمن الواغليسي¹: "الحمد لله تعالى، أسعدكم الله وسددكم واينا لمرضاته بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقد وصل إلي ما كتبتموه مما فهمتم من فتوى الشيخين أبي العباس بن ادريس وأبي العباس أحمد بن عيسى فيمن يقول لا إله إلا الله ولم يدر ما انطوت عليه أن فتوة سيدي أحمد بن ادريس نصها من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن حقاً، فمقتضى هذا الفهم من جواب الشيخ أن من نطق بالشهادة يجزئه نطقه وإن جهل معناه وما انطوت عليه الكلمة من مدلولها، فاعلم أن هذا الفهم عن الشيخ رحمه الله باطل لا يصح، فإنه لا يلزم منه أن من قال ذلك وهو معتقد في الاله تعالى شبه المخلوقات، وصورة من صور الموجودات، أن يكون مؤمناً حقاً. وقد وجدنا من الجهلية من هو كذلك وكتب الينا بذلك وأشباهه. ومن اعتقد ذلك فهو كافر باجماع المسلمين. وقد نص أئمتنا على ذلك وعلى غيره مما هو كفر باجماع، فلا يصح ذلك عن الشيخ أصلاً ولا يصح أن يختلف في هذا أو شبهه. وفي هذا أجاب سيدي أحمد بن عيسى².

فكان ذكره لهذه الأجوبة من باب الاستئناس واعتماد فتاوى العلماء السابقين من الاشاعرة ترسيخاً لهذا المذهب وتأكيذاً على أنه المذهب الوسطي والمعتمد لديهم.

ثالثاً: موافقته لآراء السادة الأشاعرة في ردودهم

كما يظهر ذلك جلياً أثناء إجابته على نازلة سب الله تعالى "وسئل أبو محمد عن سب الباري سبحانه وتعالى كيف حكمه؟ وهل يفتقر هذا مما نسب إليه الأمم الخالية على وجه ما وقع به الكفر منهم أم لا؟ فأجاب من سبه بما ينسب إليه الأمم الخالية استتيب، ومن سبه بما ينسب الناس بعضهم لبعض قتل بغير استتابة. قيل هل تنفع هذه التفرقة في جانبه عليه السلام؟ فقال: لا، ويقتل على كل حال، لأنه ساب أو معرّض. ومن عرض بسبه عليه السلام فليس فيه إلا القتل⁽³⁾.

وقد وافق هنا رأي الإمام أبو بكر ابن العربي المعافري (543 هـ) في متوسطه رداً على أهل الزيغ والبدع: "ومن العلامات تجرد الاعتقاد عن سجود لصنم أو غيره، أو الاستخفاف بحق الرسول أو بشيء من الشريعة، قال بعضهم: أو أكل لحم الخنزير، ولا يُقَوَّى ذلك عندي إلا أن يأكله مُسْتَحِجّاً؛ فيستوي في ذلك لحم الخنزير وسواه من المحرمات. فهذه الأفعال يستدلُّ بها على الكفر إذا وقعت بالاختيار؛ لا على وجه التقية⁽⁴⁾. بل عد العلماء هذا الفعل الشنيع من الكفر القولي؛ حيث قسموا الكفر إلى ثلاثة أنواع: كفر اعتقادي؛ ومكانه القلب، كنفى صفة من صفات الله تعالى، قال الشيخ عبد الغني النابلسي (1143 هـ) بعدما أورد أقسام الكفر

(1) أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي: الفقيه الأصولي المحدث المفسر عمدة أهل زمانه وفريد عصره وأوانه شيخ الجماعة ببجاية. أخذ عن أبي العباس أحمد بن إدريس البجائي وغيره. وعنه أبو القاسم المشدالي وغيره. له تأليف كثيرة منها الأحكام الفقهية تسمى الوغليسية ومقدمة في الفقه وفتاوى مشهورة. توفي سنة 786 هـ [1384م]. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف

(2) المعيار ج 2 ص 382-384

(3) المعيار ج 2 ص 363

(4) المتوسط في الإعتقاد والرد على من خالف السنة من أهل البدع والأهواء لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد ابن العربي ص 458

الثلاثة وهي التشبيه والتعطيل والتكذيب: "من اعتقد أن الله ملأ السماوات والأرض، أو أنه جسم قاعد فوق العرش فهو كافر وإن زعم أنه مسلم"⁽¹⁾. وكفر فعلي: كإلقاء المصحف في القاذورات وكفر قولي: وهي كثيرة جداً لا تحصر، فيكفر قائلها²

رابعا: تكوينه لتلامذته الذي حملوا لواء الأشاعرة بعده:

إن الونشريسي بصفته قاضياً ومفتياً، كان لآرائه أثر واسع في المجتمع المغربي والأندلسي حيث

رسخ الأشعرية في التعليم الرسمي والفتوى واهتم بتراث أعلام الأشاعرة بالمغرب، وهو الذي تولى التدريس في المسجد المعلق بالشراطين، ثم بجامع القرويين بفاس في الكراسي العلمية، هذه الأخيرة التي خدمت العلوم وقربتها لمختلف الفئات التي كانت تدرس بالجامع وأسهمت في توحيد تمثل المغاربة للدين أصولاً وفروعاً، بحسب ما تناولته فقهاً وعقيدة وسلوكاً، وكان الإمام الونشريسي يدرس بهذا الجامع حيث تبوأ مكانة علمية مرموقة بعد انتقاله إليه وكان نزير فاس ومفتيها ويشغل كرسيها خصوصاً كما أشار إلى ذلك صاحب جامع القرويين³

وقد اعتمد في تدريسه وتوجيهاته على متون العقيدة الأشعرية المتداولة في عصره، وأدمج الإجابات المتشابهة والإقران بينها، لما يحمله ذلك الوصل من الأهمية التي تُتَمَّمُ الفائدة التعليمية لطلابه، لذا نجد الونشريسي يُقَدِّمُ المسائل بعبارة (مسألة في معنى ما تقدم، أو من هذا المعنى،...)؛ تأكيداً على أهمية الالتفات لهذا الربط. إضافة لتذليل المسائل بتعليقات تتصَّصُّ فوائد مختلفة تُظهِرُ طُرُقَ الاستنباط، وتُعَمِّقُ من فَهْمِ المسائل، والناظر لأجوبة الونشريسي؛ يرى أنها تطلع الطالب على مجموعة من القواعد المنهجية لعلم الفتوى: كقاعدة العمل والفتوى بغير المشهور⁴ وقاعدة أقوال الشيوخ في التزام المشهور في الفتاوى والأحكام⁵، فقد كان على رأس مهمته التعليمية تخريج طلبة متمكنين في الفقه والأصول وعلم الكلام، مع حرصه على أن تكون العقيدة الأشعرية هي الأساس المعرفي الذي يُبْنَى عليه التفقه والتدريس. ومن تلامذته المباشرين في فاس والمغرب الأوسط، وبالأخص علماء القرن العاشر الهجري الذين واصلوا الدفاع عن الأشعرية، حيث يظهر أثر الونشريسي في منهجهم العقدي حيث اعتمدوا المعيار المعرب كمرجع أساسي في التدريس والفتوى. ونذكر من بينهم محمد بن غازي المكناسي (ت 919هـ): الذي يعد من كبار علماء المغرب بعد الونشريسي، اعتمد على الأشعرية في العقيدة والمالكية في الفقه، وكان له دور في نشر هذا النهج في مكناس وفاس. "قال عنه تلميذه عبد الواحد الونشريسي: شيخنا الإمام العالم الأثير السيد أبو عبد الله، كان إماماً مقرأً مجوداً صدرًا في القراءات متقناً فيها، عارفاً بوجوهها وعللها، فاق في كله أهل وقته وتخرج بين يديه عامة طلبة فاس وغيرها، رحل الناس للأخذ عنه وتنافسوا فيه..."⁶

(1) أسرار الشريعة أو الفتح الرباني والفيض الرحاني عبد الغني النابلسي تحقيق محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1405هـ - 1985م ص 190-191.

(2) تصنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي تأليف الزركشي دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م ج 4 ص 643

(3) جامع القرويين المسجد والجامعة بمدينة فاس عبد الهادي التازي الطبعة الثانية سنة 2000 دار نشر المعرفة المجلد 2 ص 502

(4) المعيار ج 11 ص 100

(5) المعيار ج 12 ص 38

(6) نيل الابتهاج ص 582-581 بتصرف

وابنه أبو محمد عبدالواحد بن أحمد الونشريسي، أو الونشريسي الصغير، كما ناداه عبد الهادي التازي في كتابه: جامع القرويين 955هـ¹، والمحدث أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار الوردغيري الرحالة (956هـ) الذي أنشأ خزانة دار العدة بتوجيه من والده، "ودشنها بمجمولة 40 بعيراً كتباً، وحرص على إغنائها وإثرائها بأمهات الكتب وأصولها، وكذلك فعل أبناؤه وأحفاده من بعده، وبلغت شهرتها الآفاق، وجعل الرحالون زيارتها تقليداً محموداً، ودونوا شهادتهم وانطباعاتهم في رحلاتهم"²، و تميزت هذه الخزانة بالغنى والتنوع، وتضم مصنفات مشرقية ومغربية وأندلسية، منها شفا القاضي عياض، وموطأ الامام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، وشرح أرجوزة ابن سينا في الطب، والطريق الواضحة الى أسرار الفاتحة للشيخ أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الحنفي، وتأليف في شرح معاني القصيدة العرفانية لنجم الدين محمد بن اسرائيل الدمشقي والشرح لابن الدباغ القيرواني.³

وقد تميز منهجه التدريسي بالاعتماد على النقل الموثوق حيث كان يبدأ بتقرير العقائد من القرآن والسنة، ثم يورد أقوال العلماء السابقين، ملتزماً بالأمانة العلمية في نسبة الأقوال والفتاوى. ولم يرفض العقل كما فعل بعض الاتجاهات الحرفية، ولم يقدمه على النصوص كما فعل المعتزلة، بل وظّفه في خدمة النصوص وفق منهج الأشاعرة، كما سنرى لاحقاً.

خامساً: الحلقات والمجالس العلمية:

حيث كانت الأسئلة التي تعرض عليه من طرف طلابه بمسجد الشراطين بفاس الذي كان قبلة لعلماء المشرق والأندلس يفدون عليه ليس فقط للدراسة أو التدريس، بل كذلك لعرض النوازل الفقهية التي استعصت عليهم فلا يجدون غير الفقهاء المغاربة لحلها، يقول سيدي أحمد بن شقرون:

في تونس الخضراء قول سارٍ
بين ذوي العلم من الكبار
إن نزلت نازلة عويصة
لم يروا نُورَها، ولا بصيصَ
جاؤوا بقول شائع في الناس
ليس يجلُّها إلا قضاة فاس
وجامع يُفصدُ من أنحاء
فيه يُقيم من دنا، والنائي
من علماء مُعظم البلاد
و قَادِةٍ، فَطَاحِلٍ، أَسْيَادٍ⁴

ومما يؤكد إجاباته على أسئلة تلامذته ما ورد في المعيار من نازلة "وسئل عن شاب ترك ما عليه من غرة الشباب وأقلع عن ذلك ورجع لطلب القرآن وما يحتاج إليه من مسائل دينه، وربما نصح أهل بلده إذا أمكنته نصيحة فيما يحتاج فيه إلى النصيحة، فربما استثقلوا نصحه ويقولون متى صار حتى يتكلم على المسائل، أليس قد فعل كذا؟ أليس قد صنع كذا؟ والله ما يستحي، إلى أن تكلم رجل بكلام فأخذ عليه الشاب، فقال له الرجل اصمت يا فلان فإنك رجل أُمي، فقال له الرجل الشاب أليس أن النبي كان أمياً. فانقلب البلد وقالوا فلان كافر، فتمادوا عليه بذلك إلى أن خاف التل، فأردنا من الشيخ أن يبين لنا ما يلزم في ذلك، والشاب قد

(1) جامع القرويين لعبدالهادي التازي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، طبعة 1972م، ج3، ص 509

(2) واحة فجيح، محمد بوزيان بنعلي، تاريخ وأعلام، طبعة بنشرة، الدار البيضاء 1987، ص 159.

(3) دراسات وأبحاث في تاريخ فجيح، محمد بوزيان بنعلي، منشورات المجلس العلمي المحلي لإقليم فجيح، مطبعة الجسور، وجدة، 2015، ص 116

وما بعدها.

(4) أرجوزة من زهر الآس عن جامع القرويين بفاس عبر القرون، لأحمد بن شقرون، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة،

1414هـ/ 1994م، ص 45

اشتد خوفه من الله تعالى وحرزه وبكاؤه إذ ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الخطاب، فهل تبقى عليه من الله تعالى في الآخرة تباعة إذا اعتقد أن لا عودة؟ "فأجاب بقوله أما كافر فيخطيء من أطلق عليه هذا، ولكنه قد أخطأ هو في استشهاده بصفة النبي صلى الله عليه وسلم، صفة النبي عليه السلام أمة آية له، وصفة هذا بأنه أمة جهلاً منه، و من جهالته احتججه بصفة النبي عليه السلام، فإذا استغفر و تاب واعترف ولجأ إلى الله تعالى وافترق إليه هو خير له، وهذه المعاني من ندم عليها و جاء منيباً إليها تائباً عنها فيترك لأنها ليست مما ينتهي إلى القتل. وما كان طريقه الأدب فطوع صاحبه النزوع عنه والاستغفار منه والندم عليه يوجب الكف عليه ولا يؤذى، وإنما يرفع للحاكم في هذا المعنى من كان يصر على جهالته ويتهاون بخطيئته، فيكون أدب الحاكم وزجره نكالاً له ولأمثاله وما انتهى إلى الحاكم فلا بد فيه من العقوبة عليه بحسب الاجتهاد المسدد بالصواب، و بالله التوفيق¹

وقد أعطى بعلاقته هذه مع طلابه مؤشرات إيجابية لما ينبغي أن تكون عليه الرابطة العلمية بين الأستاذ وتلامذته، وذلك بقربهم منه وملازمتهم إياه وقصدتهم لسؤاله دون تردد، وهمته هو الآخر في الإجابة على أسئلتهم أو تدريسيهم لفتاوى العلماء السابقين بكل أمانة علمية حيث اعتمد على عرض السؤال ثم الجواب كما في نازلة ما معنى حديث: ما تقرب عبدي إليّ بشيء أحب إليّ مما افتترضت عليه؟ الذي أوردها بنص السؤال الذي طرح على الإمام الشاطبي²، مع بيان الأدلة النقلية والعقلية، وهو أسلوب تعليمي واضح ومباشر، جعل تدريسه للعقيدة قائماً على الاستمرارية التاريخية والشرعية.

سادساً: إجابته على الفتاوى العقدية وفق أسس الاستدلال العقدي للمذهب الأشعري:

وأمثلة بعض النوازل التي استدلت فيها بالقران الكريم والسنة النبوية الشريفة وكذا الإجماع من المعيار ما يلي:

- الاستدلال بالكتاب: سئل المازري عن قوله صلى الله عليه وسلم: ما سمع صوت المؤذن إنس ولا جنّ ولا رطب ولا يابس، وفي لفظ ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة، فإنه يقتضي أن الجمادات تعقل ذلك فأجاب: الذي عند أهل الأصول أن الجماد لا يسبح، ويستحيل أن يكون الجماد يعقل شيئاً من ذلك، وقد ذكرت شيئاً من ذلك عند اللخمي وقلت له إن القاضي ابن الطيب يمنع من هذا فقال لي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبُحُ بِحَمْدِهِ﴾ [سورة الإسراء: 66 ، يدل على أن الجمادات كلها تسبح، وأنكر قول القاضي القاضي غاية الإنكار.³

- الاستدلال بالسنة النبوية: قال في المعيار: "ففي البهيمي قولان في إعادتهم فدلّل القول الأول قوله تعالى: وإذا الوحوش حشرت، وقوله عليه السلام: تقتصّ الجماء من القرناء. ومن نفى إعادتها قال معنى حشرت ماتت، والحديث مبالغه بالإشعار أن اليوم جزاء وقصاص لقوله لا ظلم اليوم..."⁴

جاء عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: إنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: "لَتَوَدُّنَّ الحَقوقَ إلى أهلها يوم القيامة، وحتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء"⁵

(1) المعيار ج 2 ص 525

(2) المعيار ج 11 ص 123

(3) المعيار العرب ج 2 ص 398

(4) المعيار العرب ج 12 ص 308

(5) الجامع الصحيح مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المحقق: محمد ذهني أفندي - إسماعيل بن عبد الحميد الحافظ الطرابلسي - أحمد رفعت بن عثمان حلمي القره حصارى - محمد عزت بن عثمان الزعفرانبولوي - أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي الناشر: دار الطباعة العامرة - تركيا عام النشر: 1334 هـ كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم رقم الحديث 2582

فسياق الحديث يدل على إعادة الحيوانات والبهايم يوم الحشر، لأنه صرح صلى الله عليه وسلم في أن عددا من الحقوق ستبقى مسلوقة من أهلها حتى الحيوانات، إلى يُقضى فيها وتؤدى لهم يوم القيامة.

الاستدلال بالإجماع: قال الونشريسي: "لا ينعى النطق بكلمة التوحيد مع جهل معناها حيث قال: من نشأ بين أظهر المسلمين وهو ينطق بكلمة التوحيد مع شهادة الرسول عليه السلام ويصوم ويصلي إلا أنه لا يعرف المعنى الذي انطوت عليه الكلمة الكريمة كما ذكرتم، لا يضرب له في التوحيد بسهم ولا يفوز منه بنصيب ولا ينسب إلى إيمان ولا إسلام، بل هو من جملة الهالكين وزمرة الكافرين، وحكمه حكم الجوس في جميع احكامه الا في القتل، فإنه لا يقتل إلا إذا امتنع من التعليم"¹

نقل القرطبي الإجماع على ذلك حيث قال: "... في باب لا يكفي مجرد التلفظ بالشهادتين، بل لا بد من استيقان القلب. هذه الترجمة تنبيه على فساد مذهب غلاة المرجئة، القائلين بأن التلفظ بالشهادتين كاف في الإيمان.

وأحاديث هذا الباب تدل على فساده. بل هو مذهب معلوم الفساد من الشريعة لمن وقف عليها. ولأنه يلزم منه تسويغ النفاق، والحكم للمناق بالإيمان الصحيح. وهو باطل قطعا. أجمع العلماء على أن من قال: لا إله إلا الله ولم يعتقد معناها، ولم يعمل بمقتضاها: أنه يقاتل حتى يعمل بما دلت عليه من النفي والإثبات"²

سابعاً: الرد على المخالفين للمذهب الأشعري

فحين ذكر الونشريسي خلاف العلماء في مسألة هل يجوز تسمية الله بالدهر رد على من ينكر العمل بخبر الواحد في أصول الدين، حيث جاء في المعيار ما نصّه: "...وسبب الخلاف هل إطلاق الاسم من باب العمل بخبر الواحد وجب على ما تقرر في أصول الفقه أولا فلا تجوز به التسميات وإن وجب له العمل في الفقهيات؟ فإذا تقرر هذه القاعدة، ظهر ما يبني عليها من الفائدة، فمن جوز التسمية بخبر الواحد جوز إطلاق لفظ الدهر اسما لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر" وأما من لا يجوز التسمية بخبر الواحد فيمنع إطلاق لفظ الدهر اسما لله، لا سيما وهو اسم للزمان، فيتعين عنده تأويل الحديث، إما بأن الله هو الآتي بالحوادث لا الدهر، وإما بحذف المضاف أي رب الدهر، أي خالقه ونحو ذلك..."³

وقال في موضع آخر: "...هذا الباب يرد به على الرافضة وقوم من الخوارج زعموا بأن أحكام النبي عليه السلام وسنته منقولة عنه نقل تواتر، وأنه لا سبيل إلى العمل بما ينقل نقل تواتر. وقولهم في غاية الجهل بالسنن وطرقها، فقد صحت الآثار أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بعضهم السنن والأحكام عن بعض، ورجع بعضهم إلى ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم. وانعقد الاجماع من الجمهور على العمل بخبر الأحاد فبطل قول من خرج عن ذلك"⁴

وورد في المعيار: "وسئل ابن الحاج عن كانت بدعته إنكار فتنة القبر ونفي إتيان الملكين؟ فأجاب هي بدعة حقيقة خالف فيها ما أجمع عليه أهل السنة، إلا أنه إن لم يتب لم يقتل ويضرب أبدا حتى يموت كما فعل عمر رضي الله عنه بضبيع، ومن قال بخلق

(1) المعيار ج2 ص383

(2) المفهم في تلخيص لما أشكل من صحيح مسلم أبو العباس القرطبي تحقيق: يوسف علي بديوي، محي الدين ديب، دار الكلم الطيب، دمشق

بيروت، سنة النشر 1417هـ - 1996م - ج 1 ص 204-207

(3) المعيار ج 11 ص 350-346

(4) المعيار ج 1 ص 298

القرآن يستتاب فإن تاب وإلا قتل و إن جاء منكر عذاب القبر تابا فلا عقوبة عليه"..... إن عذاب القبر وسؤال الملكين للميت صحيح مجمع من أهل السنة على ذلك. وللمعتزلة في ذلك اختلاف واختلاط كثير، ومقالات شنيعة لا حاجة بنا إلى ذكرها¹

فقد ثبت عذاب القبر وسؤال الملكين بأخبار الأحاد، منها ما ورد في الصحيح من أنه: "مر النبي صلى الله عليه وسلم بحائط من حيطان المدينة أو مكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: يعذبان وما يعذبان في كبير، ثم قال: بلى كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة، ثم دعا بجريدة فكسرهما كسرتين، فوضع على كل قبر منهما كسرة، فقيل له: يا رسول الله لم فعلت هذا، قال: لعله أن يخفف عنهما ما لم تيبسا أو إلى أن ييبسا"²، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: "أعوذ بالله من عذاب القبر"³. وأما المعتزلة فكان من دعواهم في نفي عذاب

القبر أن هذه الأحاديث أخبار آحاد لا يحتج بها في مسائل العقائد، وهذا باطل كما تقرّر في القاعدة.

ثامنا: الالتزام بالمذهب الأشعري وأصوله

وسئل عن الإيمان هل يزيد وينقص أم لا؟ فأجاب: مذهب جماهير السلف والمحدثين وطائفة من المتكلمين أنه يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، قال الله تعالى: ويزداد الذين آمنوا إيمانا. وأما الذين آمنوا فزادتهم إيمانا، ونظائر ذلك من الآيات الكريمة. وقد ذهب جمهور أصحابنا المتكلمين وغيرهم أن نفس الإيمان لا يزيد ولا ينقص، لأنه متى قبل الزيادة كان شكاً وكفرة. وقال بعضهم نفس الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ولكن يزيد بمتعلقاته وثمراته، وعليه حملوا الآيات والأحاديث وكلام السلف المصرحات بزيادته. والمختار أن نفس التصديق يزيد وينقص لا نقص تردد وشك، بل زيادته بمعنى بغير قبول الشك والتزلزل والشبه، ونقصه بمعنى تطرق ذلك إليه، ولا يشك عاقل في أن إيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه كان أرسخ من إيمان آحاد الناس، لهذا قال يوم الإسراء ما قال، وقال يوم الحديبية ما قال، حين كاد غيره أن يلج متحيرة في ذلك والله أعلم⁽⁴⁾.

كما لم يعمد إلى تكفير أحد من أهل القبلة بذنب، فذكر فقهاء المالكية في جملة من المواضع في معرض كلامهم عن تنزيل أحكام الكفر على المعين أنّ من ثبت إسلامه بيقين فلا ينزع عنه إلا بيقين. فالأصل استصحاب حكم الإسلام في المعين حتى تثبت رده بدليل قطعي مع تحقق الشروط وانتفاء الموانع، ومن نماذج ذلك: وقوله: وأما رمي هذا الرجل من حمل الحديث على ظاهره في جواز تسميته تعالى بالدهر بالزندقة، فذلك أيضا مما يستحق به الأدب، لأن الزندقة إنما تلزم من يجعله سبحانه وتعالى دهرًا أي زمانًا كما تقول الدهرية....وغاية الأمر إذا قام دليل على التأويل أن يكون مخطئا في هذا الرأي.

وفي الصحيح أن من قال لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما. أي إذا لم يكن المقول له ذلك كافرا، كان القائل هو الكافر. وهذه مصيبة عظيمة يجب أن يحتز منها المؤمن جهره. ولهذا توقف كثير من أئمة السنة عن تكفير أهل الأهواء المبتدعة في العقائد، ورأى أن الأحوط ألا يجزم بتكفير أحد ممن يتلفظ بكلمة التوحيد إلا بدليل قطعي على كفره⁵

(1) المعيار ج 2 ص 443

(2) صحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المحقق: د. مصطفى ديب البغا الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) - دمشق

الطبعة: الخامسة، 1414 هـ - 1993 م كتاب الجنائز باب الجريد على القبر رقم الحديث 1295

(3) كتاب الدعوات باب الاستعاذة من فتنة الغنى رقم الحديث 6015

(4) المعيار ج 12 ص 377

(5) المعيار ج 11 ص 341

وقال الأبياري وغيره: ضابط ما يكفر به ثلاثة أمور: أحدها ما يكون نفس اعتقاده كفرا كإنكار الصانع أو صفاته التي لا يكون صانعا إلا بها وجحد النبوات، الثاني صدور من لا يقع إلا من كافر، الثالث إنكار ما علم من الدين ضرورة لأنه آيل إلى تكذيب الشارع¹

وهذه الأقوال هي التي قال بها الإمام الأشعري في الإبانة: "وجملة قولنا: أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاءوا به من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا نرد من ذلك شيئا... وندين بأن لا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب يرتكبه ما لم يستحلّه، كالزنا والسرقة وشرب الخمر، كما دانت بذلك الخوارج، وزعمت أنهم كفرون... وأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ونسلم الروايات الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي رواها الثقات عدل عن عدل، حتى تنتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم"²

تاسعا: الجمع بين العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف الجنيدي

إن أي مدرس لا يلقي قبولا وامتثالا لدى الأتباع والأجيال المتتابعة إلا إذا كان واقعيًا عمليًا معتدلا، مزوجا بين الحقيقة والشريعة، جامعا للظاهر والباطن، شاملا لمتطلبات العقل والقلب، لا يقف عند حدود الإشارة بل يتعداها لتكتملها المعاملة، ولهذا اعتبر الوقوف عند حدود نظريات حقائق التوحيد دون إتباعها بعمل نقصا، وادعاء عند أهل السلوك ورياء ومنة وما إلى هذا. يقول في هذا الإمام الجنيدي: "مَنْ خَالَفَتْ إِشَارَتُهُ مُعَامَلَتَهُ، فَهُوَ مُدَّعٍ كَذَّابٌ"³.

والإمام الونشريسي كان من العلماء الربانيين الذين جمعوا بين العلم والعمل في معياره وفتاويه، فقد بدأ مقدمة "المعيار" بتذكيره أنّ الله، سبحانه؛ "جعل العلم النافع من أعظم الأسباب الموصلة لمقاصد السعادة الأخروية"⁴ ثم صرح بقصده التعبدي من بذل الجهد في مؤلفه؛ فقال رحمه الله: "رجوت من الله أن يجعله سببًا من أسباب السعادة، وسننا موصولًا إلى الحسنى والزيادة، وهو المسؤول، عزَّ وَجَلَّ، في أجزل الثواب، وإصابة صوب الصواب"⁵، وتظهر هذه الغاية بشكل جلي في أجوبته التي يُثبِتُ فيها عبارة "فأجبت في ذلك رغبة في الثواب"⁶، وذكر في أحد المواضع أنه أثبت قصّة ابن مرزوق مع السلطان؛ لتكون "مُنْقَبَةً جالبة للدعاء له والترحم عليه والضراعة إلى الله في تأييد من خَلَفَهُ، وتَوْفِيقِهِ وتَسْديده"⁷

وقد ربط العقيدة بالواقع من خلال فقه النوازل حيث لم يفصل بين الفقه والعقيدة، بل أجاب عن فتاوى عقائدية تتعلق بالعبادات والسلوك، مما جعل العقيدة ممارسة يومية ومثال ذلك من المعيار نازلة وسئل أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله عن تفسير ما جاء من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما تقرب عبدي إليّ بشيء أحب إليّ مما افترضت عليه"⁸، فلم يقل الونشريسي بالاتحاد والحلول في تفسيره للحديث، وإنما ذهب إلى القول بأن الحديث اقتضى أن النوافل سبب في المحبة، لأنها من حيث هي تبرع صار العبد بما

(1) المعيار ج 12 ص 74

(2) الإبانة عن أصول الديانة أبو الحسن الأشعري المحقق: د. فوقية حسين محمود الناشر: دار الأنصار - القاهرة الطبعة الأولى، 1397 هـ ص 21-

27 بتصرف

(3) سير أعلام النبلاء 68/14.

(4) المعيار ج 1 ص 1

(5) المصدر نفسه

(6) المعيار ج 6 ص 543

(7) المعيار ج 2 ص 471

(8) المعيار ج 11 ص 123

متفرغاً إلى عبادة ربه، ومستكثرًا منها وإذا كان كذلك انجرَّ أمره إلى محبة الله. ثم لما كانت النوافل سبب المحبة، وكانت النوافل قد تعلقت بالأعضاء، بحيث صارت الطاعات كأنها نفس الأعضاء، لزم من ذلك تعلق المحبة بها، وذلك عبارة عن محبة الله للعبد، فإذا كلُّ من كانت الطاعات سمعه وبصره ويده ورجله، فهو مطيع حقاً وهو إذاً محبوب حقاً. وأن يزيد على ذلك وصول حد النوافل إلى القلب وصولاً يظهر على الجوارح. ومعنى ظهوره على الجوارح، كون الرب سبحانه ظاهراً فيها. وذلك أن الجوارح عند السالك ليس لها من أنفسها حركات ولا سكون، لأنها من جملة العبد فكان السامع والمبصر والقادر على البطش والمشي، هو الله تعالى لا العبد، يشهد ذلك العبد شهوداً وإن كان العبد هو الفاعل، فالله تعالى هو الفاعل على الحقيقة. ثم إن العبد قد يزيد في النوافل حتى يكلف ذلك المعنى الثاني فيغيب عنه العبد بظهور الرب في نفس العبد في سمعه وبصره ويده ورجله، وذلك عبارة عن غيبته في كليته، فكأنه ما ثم إلا الواحد. فكان بجوابه هذا موافقاً لما قال به إمام التصوف الجنيد حينما سئل رحمه الله عن المحبة، فقال: "الناس في محبة الله خاص وعام. فالعوام نالوا ذلك بمعرفتهم في دوام إحسانه وكثرة نعمه، فلم يتمالكوا أن أرضوه، إلا أنهم تقل محبتهم وتكثر على قدر النعم والإحسان. فأما الخاصة فنالوا المحبة بعظم القدر والقدرة، والعلم والحكمة، والتفرد بالملك، فلما عرفوا صفاته الكاملة وأسماءه الحسنی لم يمتنعوا أن أحبه، إذ استحق عندهم المحبة بذلك؛ لأنهم أهل لها، ولو أزال عنهم جميع النعم"¹

أما جمعه بين الفقه المالكي والعقيدة الأشعرية فظاهر في اعتماده مجموعة من القواعد الأصولية في المذهب المالكي أثناء التأصيل العقدي لنوازل المعيار ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر المرتبطة منها بالأحكام الشرعية كقاعدة لا تكليف قبل البلوغ² التي وظفها في الإجابة عن نازلة "وسئل الخطيب المواق عمن لم يعقل من الصغار هل يسألون في قبورهم أم لا؟ فأجاب قال: جاء في المعيار المعرب البلالي ولا يلحق الطفل، فظاهره أنه لا يسأل."³ فالطفل لما انعدم فيه العقل الذي هو مناط التكليف يسقط عنه ما ينبنى على التكليف من السؤال والحساب في اليوم الآخر، ومن ذلك سؤال القبر.

ومثاله أيضاً القاعدة الأصولية: "هل المكروه مكلف"⁴، فقد نقل الونشريسي عن الإمام المازري (ت 929 هـ) انتقاده قول المعتزلة في مسألة تكليف المكروه بقوله: الواجب ما في فعله ثواب، وليس في الآخرة ثواب إلا في الجنة. ويُردّ على الجبائي في قوله: من حرم الإنسان على أن لا يفعل⁵ أي أنّ أبا عليّ الجبائي (ت 222 هـ) وغيره من المعتزلة القائلين بامتناع التكليف في الشيء المكروه عليه، لأنهم يشترطون

في المأمور به أن يكون بحال يثاب عليه، والمكروه أتى بالفعل لداعي الإكراه لا لداعي الشرع فلا يثاب عليه، ولا يمتنع في نقيضه لأنه إذا أتى به كان أبلغ في إجابة داعي الشرع،⁶ فالشاهد أنّ المازري لما ذكر حدّ الواجب بقوله: "ما في فعله ثواب" يدخل في حدّه المكروه الغير الملجئ، وبالتالي يصحّ تكليفه ولهذا أورد هذا الاعتراض على الجبائي المعتزلي.

(1) قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المرید إلى مقام التوحيد، أبو طالب المكي محمد بن علي بن عطية (ت 386 هـ) المحقق: د. عاصم

إبراهيم الكيالي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان الطبعة الثانية، 1426 هـ - 2005 م ج 2 ص 133

(2) التقرير والتحرير ابن أمير الحاج، ج 2 ص 81

(3) المعيار ج 12 ص 237

(4) التقريب والإرشاد الباقلاني تحقيق: عبد الحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الثانية 1614 هـ ج 1 ص 250

(5) المعيار ج 12 ص 309

(6) التمهيد في تخریج الفروع على الأصول الإسنوي ط دار الكتب العلميّة عام 1609 هـ ص 209

وبهذا أسهم الونشريسي في تكوين الهوية الدينية للمغرب، التي تبلورت في نموذج "المالكي في الفقه، والأشعري في العقيدة، والصوفي في السلوك"، وهو النموذج الذي استمر -ولازال- قروناً طويلة وأضحى السمة المميّزة للغرب الإسلامي.

خاتمة:

يظهر من خلال هذه الدراسة أن الإمام الونشريسي شارك في ترسيخ منهج الوسطية والاعتدال الذي تميزت به العقيدة الأشعرية، وذلك من خلال تأكيده على عدم تكفير المخالفين وعدم الغلو أو التفريط في قضايا العقيدة ودمج العقل والنقل، كما كان له الأثر البالغ في الاستقرار الفكري والعقدي في المغرب وامتداده الإفريقي. ويعد المعيار المعرب تأليفا مهما للغاية، حيث حوى بين دفتيه كما هائلا من هذه الفتاوى والمسائل المندرجة تحت أبواب العقيدة، واتسمت نوازل بالواقعية والمحلية والتجدد، دفاعا عن العقيدة السمحة ضد ما يشوبها من الوثنية والشرك والبدع المتفشية آنذاك.

فكان بذلك من أبرز القضاة والفقهاء الذين تبوّأوا العقيدة الأشعرية، وجعلوها المرجعية العقدية لأهل المغرب.

وفي ختام هذه الورقات أرى أنه لزاما لتتمة للفائدة، وتذكيرا بجوهر الموضوع ولبه، أن أسطر أهم نتائجه، التي أجمعتها فيما يلي:

- التأكيد على جهود علماء الغرب الإسلامي عموما في معالجة علم النوازل، وحيازتهم قدم السبق في مجال علم النوازل العقدية، وبالأخص إمامنا الونشريسي.

- كتاب المعيار كتاب - وإن كانت غالبية نوازله فقهية- إلا أن به نوازل مهمة تخص الجانب العقدي بمختلف أبوابه، ولازالت تنتظر أيادي الباحثين لاستنباطها والاعتناء بها شرحا وتأصيلا وتبويبا.

- الإصلاح العقدي هو الشيء الغالب والمميز لنوازل الونشريسي، وذلك بحرصه على محاربة البدع مجموعة من الظواهر المنافية للعقيدة السليمة والصحيحة في نفوس مسلمي عصره.

- اهتمام طلبة العلم بالسؤال، هو ما راكم هذه الاسئلة الموجودة في هذه الموسوعة العلمية في مجال الإفتاء، وهذا يؤكد مسألة أهمية السؤال في بناء المعرفة، والانطلاق منه لتحرير القول في مسائل شتى. كما يجزنا بالقول أن كتاب المعيار كتاب تعليمي.

- موافقة الإمام الونشريسي في أكثر الإجابات لشيخه ومن عاصروه من العلماء، وكذا لأئمة السادة الأشاعرة، إذ يأخذ بالتفويض في مسائل عقدية وينأى عنه إلى التأويل في أخرى.

المصادر والمراجع:

- صحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المحقق: د. مصطفى ديب البغا الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) - دمشق الطبعة: الخامسة، 1414 هـ - 1993 م
- الجامع الصحيح مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المحقق: محمد ذهني أفندي - إسماعيل بن عبد الحميد الحافظ الطرابلسي - أحمد رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - محمد عزت بن عثمان الزعفرانبوليوي - أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي الناشر: دار الطباعة العامرة تركيا عام النشر: 1334 هـ
- دراسات وأبحاث في تاريخ فجيح، محمد بوزيان بنعلي منشورات المجلس العلمي المحلي لإقليم فجيح، مطبعة الجسور، وجدة، 2015
- أرجوزة من زهر الآس عن جامع القرويين بفاس عبر القرون، لأحمد بن شقرون، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، 1414هـ/ 1994م
- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض المقرئ تحقيق مصطفى السقا وآخرون مطبعة فضالة المغرب
- اصطلاح المذهب عند المالكية محمد ابراهيم علي دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث دبي الطبعة الأولى 1421 هـ-2000م
- الإبانة عن أصول الديانة أبو الحسن الأشعري المحقق: د. فوقية حسين محمود الناشر: دار الأنصار - القاهرة الطبعة الأولى، 1397هـ
- الأشعرية في المغرب: دخولها، رجالها، تطورها وموقف الناس منها، إبراهيم التهامي دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة: الأولى
- الأعلام خير الدين الزركلي دار العلم للملايين الطبعة الخامسة عشر مايو 2022 م
- البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان لابن مريم تحقيق عبد القادر بوباية دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- التقريب والإرشاد الباقلاني تحقيق: عبد الحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الثانية 1614 هـ
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول الإسنوي ط دار الكتب العلمية عام 1609 هـ
- الجالية الأندلسية بالجزائر مساهمتها العمرانية ونشاطها الاقتصادي ووضعها الاجتماعي سعيدوني ناصر الدين مجلة أوراق مدريد العدد الرابع 1981م
- الحركة الفكرية في المغرب في العهد السعودي محمد حجي طبعة 1396هـ-1976م
- ألف سنة من الوفيات جمع وتحقيق محمد حجي دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر الرباط 1976م
- المتوسط في الإعتقاد والرد على من خالف السنة من أهل البدع والأهواء لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد ابن العربي
- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب لأحمد بن يحيى الونشريسي خرجه مجموعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي تونس الطبعة الثالثة 2013.
- المفهم في تلخيص لما أشكل من صحيح مسلم أبو العباس القرطبي تحقيق: يوسف علي بديوي، محي الدين ديب، دار الكلم الطيب، دمشق بيروت، سنة النشر 1417هـ 1996م

- المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بأداب الموثق وأحكام الوثائق للونشريسي دراسة وتحقيق عبد الرحمان بن حمود بن عبد الرحمان الأطرم دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الطبعة الأولى 1426هـ-2005م
- أنس الفقير وعز الحقيير ابن قنفذ اعتنى بنشره وتصحيحه محمد الفاسي وأدولف فور منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي الرباط 1965م
- أهم مصادر التاريخ أحمد المكناسي تطوان طبعة 1963
- تاريخ الجزائر العام عبد الرحمان الجيلالي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر بالاشتراك مع دار الثقافة بيروت 1402هـ/1982م
- جامع القرويين المسجد والجامعة بمدينة فاس عبد الهادي التازي الطبعة الثانية سنة 2000 دار نشر المعرفة
- حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد، المسماة تحفة المرید على جوهرة التوحيد، للإمام البيجوري، تحقيق وتعليق: علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 1422 هـ / 2002 م
- دوحة الناشر محاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر محمد بن عسكر تحقيق محمد حجي دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر الرباط الطبعة الثانية 1977م
- شجرة النور الزكية محمد مخلوف المطبعة السلفية بالقاهرة 1930 م
- عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي دراسة وتحقيق: حمزة أبو فارس دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1990 م
- فهرس أحمد المنجور تحقيق: محمد حجي دار المغرب الرباط 1976م
- فهرس الفهارس عبد الواحد بن عبد الحي الكتاني تحقيق إحسان عباس دار المغرب الإسلامي الطبعة الثانية 1402-1982م
- مباحث في المذهب المالكي بالمغرب عمر الجيادي الطبعة الأولى سنة 1993م
- مجلة العلوم الإنسانية تونس العدد 33 1986م.
- مجلة المعهد المصري العدد الرابع سنة 1956م
- مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط العدد 12 سنة 1986م
- محمد الطاهر بن عاشور أليس الصبح بقريب الدار التونسية تونس بدون تحقيق
- مقال: جمعة محمود الزريقي، المدونات الجامعة للفتوى في المذهب المالكي؛ للدكتور جمعة محمود الزريقي، مجلة "المذهب المالكي-المغرب"، العدد الرابع، (1428هـ/2007)،
- من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين ناصر سعيدوني دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان الطبعة الأولى 1999م
- نزهة المشتاق في اختراق الافاق للشريف الادريسي مكتبة الثقافة الدينية 1422هـ-2002م
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر- بيروت - لبنان الطبعة الأولى 1998م
- واحة فجيج، محمد بوزيان بنعلي، تاريخ وأعلام، طبعة بنشارة، الدار البيضاء 1987
- ينظر جذوة الاقتباس ابن القاضي ج4 ص 156/ هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين البغدادي مطبعة وكالة المعارف اسطنبول 1955م

- أسرار الشريعة أو الفتح الرباني والفيض الرحماني عبد الغني النابلسي تحقيق محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1405هـ - 1985م
- أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر الونشريسي تحقيق: دكتور حسين مؤنس طبعة 1996م - 1416هـ
- الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى أحمد بن خالد السلاوي الناصري . دار الكتاب . الدار البيضاء . المغرب . 1954م
- الأندلسيون بمقاطعة الجزائر أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر ناصر الدين سعيدوني حوليات جامعة الجزائر العدد 7 الجزائر 1993م
- الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم (رحلة ابن خليل) ابن خليل عبد الباسط نشرها برونشفيك بعنوان deux récits de voyage inédits en Afrique du Nord au XV siècle Abdlbasis B.khalil et Adorne, Larose, Paris 1936
- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك (مع دراسة حياة المؤلف وآثاره وعصره) أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المحقق: أحمد بو طاهر الخطابي، خريج دار الحديث الحسنية - الرباط مطبعة فضالة - المحمدية 1400 هـ - 1980 م
- تاريخ الجزائر العام ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر عبد الرحمان الجيلالي بالاشتراك مع دار الثقافة بيروت 1402هـ/1982م
- تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان ابن الأحمر تحقيق: هاني سلامة مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع بور سعيد الطبعة الأولى 2001م
- تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني محمد عيسى الحريري دار القلم للنشر والتوزيع الكويت الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي تأليف الزركشي دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م
- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقر من العلماء والصلحاء بفاس الكتاني تحقيق د. عبد الله الكامل الكتاني وآخرون تقديم ادريس الكتاني الطبعة الأولى دار الثقافة الدار البيضاء 1425هـ/2004م
- قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المرید إلى مقام التوحيد، أبو طالب المكي محمد بن علي بن عطية (ت386هـ) المحقق: د. عاصم إبراهيم الكيالي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان الطبعة الثانية، 1426 هـ - 2005 م
- معجم البلدان بإقوت الحموي الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة الثانية 1995 م
- نيل الانتهاج بتطريز الديباج المؤلف: أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج التنبكتي السوداني، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة الناشر: دار الكاتب، طرابلس - ليبيا الطبعة: الثانية، 2000 م